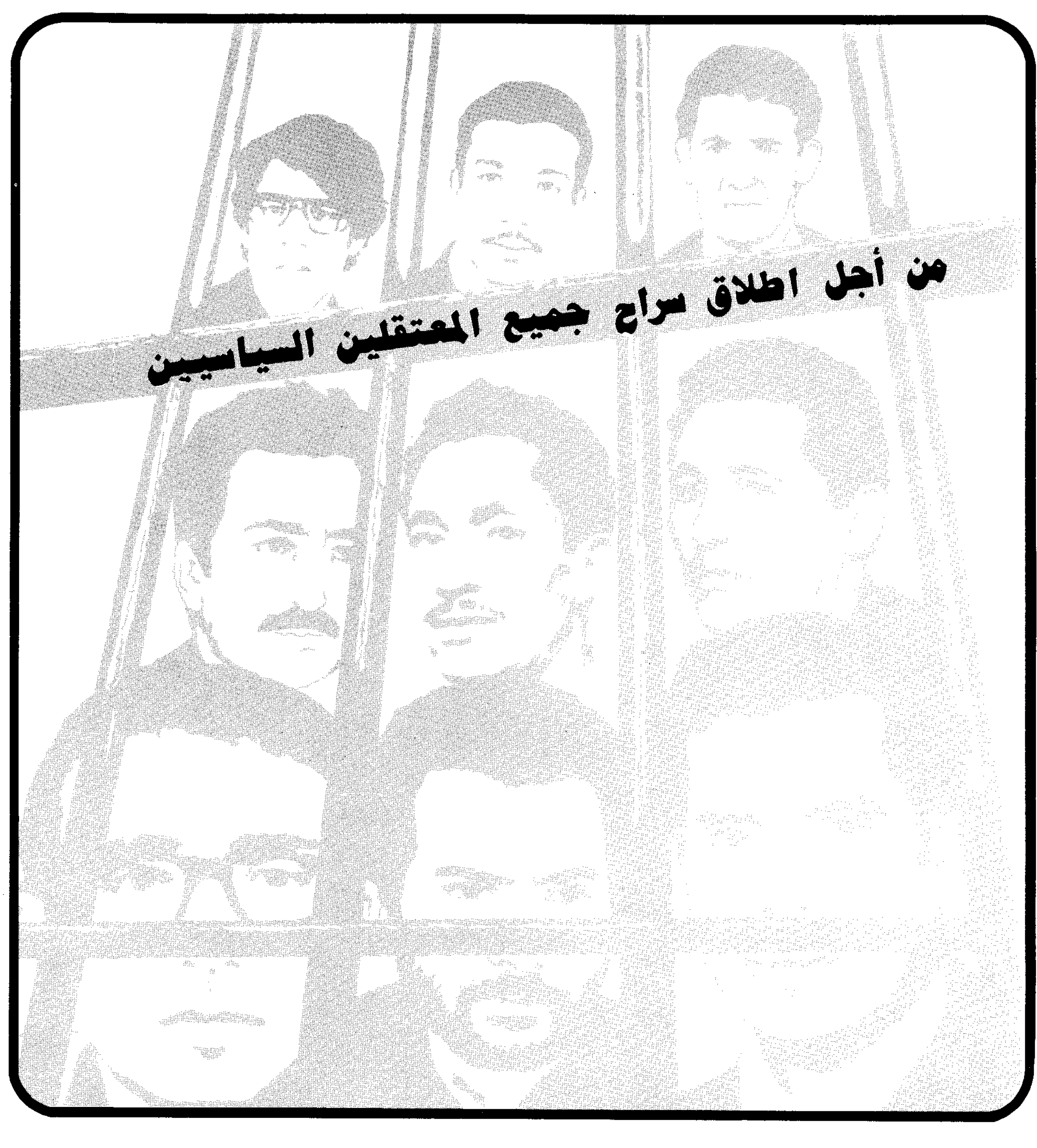
عدد خاص
المغرب

افريقيا اليوم



1980 العدد 19 10 ف

افريقيا اليوم

مجلة فصلية تصدرها
الجمعية الفرنسية للصداقة والتضامن
مع الشعوب الافريقية

المدير المسؤول

كلود كاتنيون

رئيس التحرير

دومينيك لوكوك

العنوان

٩، ساحة جان جوريس
٩٣١٠٠ مونتروى ـ فرنسا

الهاتف

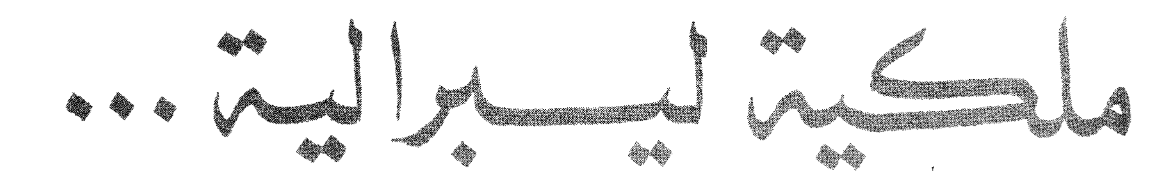
٢٠ ٧١ ٨٥٨

الاشتراك السنوى : ٤٥ فف

الخارج : ٥٥ فف

عن طريق الجو : ٦٥ فف

فهرس العدد 19



ملكية ليبرالية...

جان دريش

الملكية المغربية تدّعي الليبيرالية. بالفعل، فالمغرب هو احدى البلدان الافريقية النادرة التي يسمح فيها بتعدد الاحزاب وتوجد بها معارضة يسمح لها بالتعبير. وهو أيضا احدى البلدان الموقعة على الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

غير أن الملكية المغربية طبقت منذ الاستقلال ليس فقط الرقابة البوليسية الشديدة، لكن أيضا القمع الوحشي: لم ينقطعا منذ أن تبنى النظام الليبيرالية. ما بين ٥٨ – ١٩٦١، تمت متابعة مقاتلي جيش التحرير ومناضلي الاحزاب التقدمية، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذى أسس في عام ١٩٥٩، والحزب الشيوعي الذى تم حله. بعد انتخابات ١٩٦٣، أصدرت محاكمة الرباط ١١ حكما بالاعدام، وفي نفس السنة أصدر الحكم بالاعدام غيابيا في حق المهدى بنبركة وكذلك رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. والجميع يعلم كيف تم اختطاف واختفاء بنبركة في باريس سنة ١٩٦٥. في السنوات التي تلت هذا الحدث، نظمت عدة محكامات متتالية ضد مسؤولي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد المغربي للشغل وحزب التحرر والاشتراكية الذى منع هو الاخر وكذلك الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

قمعت عدة انتفاضات وانقلابات ما بين ١٩٧١ – ١٩٧٣، وتلتها اعدامات كثيرة. تتابع المحاكمات في ١٩٧٣ و١٩٧٤ وصدور أحكام أخرى في حق مناضلي الاحزاب التقدمية والاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذى منع بدوره.

ولو أنه في ١٩٧٥، حقق الملك حوله اجماع الاحزاب السياسية المشروعة وقبل بليبيرالية ظاهرية لنظامه فان المحاكمات لم تتوقف أبدا ضد المناضلين التقدميين والطلاب وحتى تلاميذ الثانويات.

والحالة هذه، فالقمع الذى يمارس لا يأخذ أدنى اعتبار للاعلان العالمي لحقوق الانسان الذى يعترف به المغرب، ولا لحرية الرأى ولا للقوانين السارية المفعول في المغرب. يعتقل ويختطف ويختفي العديد من ضحايا القمع وبدون أثر، مثل حالة المهدى بنبركة، هناك حالات عديدة في المغرب، اغتيالات في الشارع كحالة المناضل عمر بنجلون، الذى سبق اتهامه في محكمة القنيطرة وبرئت ساحته. العديد هم أولئك المناضلين الذين يعتقلون ويموتون تحت التعذيب، مثل عبداللطيف زروال، سنة ١٩٧٤،أو الشاب محمدأكرينة وهو تلميذ مناضل في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في أبريل ١٩٧٩.

ان التعذيب، للاسف، هو الممارسة العادية في ظروف الاعتقال والتحقيق القضائي والتوقيف الاحتياطي، الغير محدود الاجل، وحتى ظروف المحاكمة وبعد صدور الاحكام، هي ظروف ليست قاسية فقط بل مهينة. ان الاعتقال الاحتياطي يستمر شهورا بل سنوات في عزلة تامة. خارج أوقات التعذيب، فان الاعتقال يكون في غاية القساوة. أما الزيارات والكتب فنادرا ما يسمح بهما للمعتقلين، ولهذا يقومون بالاحتجاج وذلك بالاضراب عن الطعام.

وبدون احصاء أحكام الاعدام الصادرة ما بين ١٩٧١ و ١٩٧٥، فان الاحكام الاخرى قاسية.. سنوات من السجن وحتى السجن المؤبد. في ١٩٧٨ و١٩٧٩، توفيا معتقلين سياسيين بسبب سوء حالتهما الصحية، في شهر أكتوبر الاخير توفي معتقل آخر أثناء محاولة الفرار. معتقلون آخرون يمنع عليهم العلاج الطبي أو دخول المستشفى، مثل ابراهيم السرفاتي المحكوم بالسجن المؤبد في يناير ١٩٧٧، بعد أن ظل رهن الاعتقال الاحتياطي أربعة عشر شهرا وسنة كاملة أثناء التحقيق.

ان هذا القمع لا يشمل فقط الاعتقالات السياسية التي لا تحصى، بل يمتد الى اعتقال النقابيين أيضا. عمالا وموظفين ومستخدمين طردوا من عملهم خرقا للقانون لا لشيء الا لممارسة حقهم في الاضراب.

ان أشكال القمع هذه – للاسف – ليست خاصة بالمغرب. لكن أصدقاء الشعب المغربي يأملون في احترام القوانين وحقوق الانسان المعترف بها رسميا لكي لايصفّ المغرب في مصاف تلك البلدان التي تسلك أنظمتها أساليب قمعية، والتي تثير بدورها سخط الرأى العام العالمي وكل الناس الشرفاء■



جوابا على مطالب الشعب...

الجمعية الفرنسية للصداقة والتضامن
مع الشعوب الافريقية
لجنة المغرب

اذا كان هناك شعب يحتاج الى تضامن الديموقراطيين الفرنسيين، فهذا الشعب هو الشعب المغربي. هذه الضرورة تتأكد بقدر أكبر حين تقوم حكومة باريس بتأييد مستمر للحكم الملكي وتتحمل بالتالي جزء من مسؤولية القمع الذى يعاني منه الشعب المغربي.

ان أخبار الوضعية الداخلية لهذا البلد تصلنا مشوّهة، ولا يأتي الحديث عن المغرب الا للتفاخر بمميزاته السياحية، اذ أن الاعلام في فرنسا نفسها يبقى رهان المعركة.

أربعة عشر سنة مرت على اغتيال المناضل المهدى بن بركة، ولا زالت الظروف اليومية لشعبه تزداد خطورة، هذا ما تبرزه الدلالات والاحداث التي تسكت عنها وسائل الاعلام الرسمية.

وبالفعل، فبعد أحداث الدار البيضاء سنة ١٩٦٥ التي خلّفت أزيد من ألف قتيل، يقوم النظام المغربي بقمع منهجي، حيث تميزت الاربعة عشر سنة الاخيرة بالاعتقالات والاختطافات والتعذيب وأحكام الاعدام والمحاكمات الجائرة.

ان المعتقلين السياسيين في المغرب لا يتمتعون بنظام خاص، لانه لايوجد قانون المعتقل السياسي.

وهكذا، فان المعتقلين لاسباب سياسية تعتقلهم أو تختطفهم شرطة خاصة. والتحقيق يرفقه دائما التعذيب الذى يمارس في مراكز الاعتقال السرية. وحسب شهادات المعتقلين السابقين فان مراكز الاعتقال تلك توجد في الدارالبيضاء وقرب الرباط ووجدة. وتوجد عدة مراكز سرية لا يعرفها أحد. والمعتقلون في هذه المراكز لا يقدم لهم أى تفسير أو تبرير رسمي لاعتقالهم كما يمنع عليهم الاتصال بعائلاتهم أو محاميهم، ويمنع عليهم الاتصال أو حتى الحديث فيما بينهم، ويظل البعض منهم مقيّد الايدى ومعصوب العينين طوال فترة الاعتقال التي تتراوح بين ستة أشهر وسنتين. ويمارس التعذيب عليهم لارهابهم قصد تحطيم معنوياتهم، ومحاولة انتزاع "الاعترافات" والمعلومات حول نشاطاتهم السياسية.

يتعرض المعتقلون الى كافة أنواع التعذيب: الضرب، الصدمات الكهربائية التعليق بالارجل والايادى. ونعرف كلنا نتائج ذلك، لان الجروح الناجمة عن هذا التعذيب تبقى دائمة.

حين ينقل المعتقلون الى السجن المركزى، فمن المفروض أن يسمح لعائلاتهم ومحاميهم بزيارتهم. لكن في الواقع فان هذه السجون تختار عمدا في أماكن بعيدة عن محلات سكناهم، مما يجعل زيارة أقاربهم شبه مستحيلة. ولكي يعالج المعتقل المريض أو يتمتع بالمساعدة الطبية، فانه يحتاج الى رخصة خاصة.

فعدة معتقلين يطالبون بالعلاج، لكن طلباتهم ترفض منذ شهور، وتزداد حالتهم الصحية خطورة يوما عن يوم. وهذه هي حالة عبدالله المالكي والخيارى وأبرهام السرفاتي.. والقائمة طويلة اذا ما أردنا احصاء كل المعتقلين المهددين في حياتهم.

ففي سنة ١٩٧٩ فقط، توفي داخل السجن المناضلون: ابراهيم الزايدى (الذى يبلغ عمره ٥٤ سنة) في سجن الرباط، محد كرينة (١٧ سنة) الذى أعتقل خلال شهر مارس وتوفي بعد محاكمته يوم ٢٤ أبريل من جرّاء

التعذيب الذى تعرض له، عقا سكو الذى نقل بشكل تعسفي الى سجن ايفران لعزله عن بقية رفاقه والذى أغتيل تحت التعذيب .

والعديد من المناضلين اختطفوا في ظروف غامضة ومصيرهم يظل مجهولا لحد الان . ومن بينهم الحسين المانوزى الذى اختطف من تونس سنة ١٩٧٢، والاشكر ابراهيم الذى اختطف من ليبيا في غشت ١٩٧٤، وكذلك وزّان ابراهيم الذى حكم عليه بالبراءة سنة ١٩٧٣، لكنه لم يظهر له أثر منذ ذلك الحين .

وهناك بعض المعتقلين، ومنهم جنود وضباط صف اتهموا في المحاولتين الانقلابيتين وصدرت في حقهم أحكام بالسجن لمدد تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات، وكان من المفروض أن يطلق سراحهم على التوالي سنوات ٧٤ ـ ٧٥ ـ ١٩٧٦. الا أنهم لم يظهر لهم أى أثر، وتروج اشاعة حول اغتيال ثلاثة منهم . كما أن جميع المناضلين الذى تمت تبرئتهم خلال محاكمة القنيطرة سنة ١٩٧٣، قد ظلوا رهن الاعتقال الى غاية ١٩٧٦، حيث تمت محاكمتهم من جديد تحت تهم جديدة . فهناك مثلا المناضل وزّان حمو الذى حكم عليه بالبراءة سنة ١٩٧٣، بقي رهن الاعتقال السرى الى غاية سنة ١٩٧٩.

منذ سنة ١٩٥٨، صدر حكم الاعدام في أكثر من ثمانين حالة، نفّذ منها خمسون على الاقل . هذا فضلا عن الاغتيالات .

والنظام المغربي لا يتردد في اللجوء الى القتل لحل أزماته السياسية موءقتا . فعلى سبيل المثال نذكر باغتيال اثنين من قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الاول : المهدى بن بركة الذى تم اختطافه سنة ١٩٦٥ فوق التراب الفرنسي وقتل في ظروف لا تزال غامضة، والثاني : عمر بنجلون الذى اغتيل بمدينة الدارالبيضاء سنة ١٩٧٥.

القمع ضد العمال والفلاحين والطلبة

في شهر أبريل ١٩٧٩، وعلى اثر حركة واسعة من الاضرابات التي شملت أغلبية القطاعات الاقتصادية في البلاد ضد السياسة المتبعة، قام النظام بحملة اعلامية واسعة النطاق تستهدف التشكيك في شرعية نضال العمال . وفي الوقت الذى اضطرت فيه الحكومة للقبول بمبدأ التفاوض، شن الحسن الثاني حملة اعتقالات في صفوف الحركة النقابية العمالية، وخاصة في صفوف الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، وملاحقة المناضلين وعائلاتهم . ومن أجل ذلك لم يتردد النظام في تطبيق قوانين سنّت في عهد الاستعمار، واستعمال أساليب التهديد والارهاب واحتلال مقرات النقابة . . . الخ .

وهكذا تم اعتقال مئات المناضلين النقابيين، ومحاكمة ٢٣٠ من بينهم بأحكام تتراوح ما بين شهر وسنتين سجنا نافذة، كما تم طرد ٧٠٨ معلما واستاذا، و١٧٨ ممرض وموظف صحة، وعشرات العمال في القطاع الخاص، من شغلهم عن طريق مجرد منشور وزارى . . .

ان النظام قد استفاد من تجربته الطويلة في ممارسة القمع ضد الحركة التقدمية، ومن تم فانه قد تجنب اللجوء الى المحاكمات السياسية الكبرى التي تتيح الفرصة للتضامن الدولي الواسع، واستعمل هذه المرة أساليب أكثر دقة وشراسة في نفس الوقت، كما هو شأن الطرد الجماعي من الشغل، واحتلال المقرات النقابية، ومراقبة المناضلين بشكل دائم من طرف الشرطة الخاصة، والمحاكمات تحت دريعة التهم "الجنائية" بتهمة "المس بالامن العمومي" .

في المدة الاخيرة، لم يتردد النظام في مواجهة فلاحي اقليم بني ملال، الذين طالبوا بحقهم في "أرض الجماعة" التي سلبها كبار الملاكين المحميين من طرف رجال السلطة المحليين، وقمع مطالبهم هذه بالعنف والاضطهاد . فاعتقل ١٨٠ من بينهم، وحوكم ٢٨ بأحكام تتراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات سجنا نافذة .

أما الحركة الطلابية، فتعاني أيضا من نفس الاساليب . فخلال شهر فبراير تم اعتقال عشرات الطلبة في كل من الرباط وفاس والدارالبيضاء، وتقديمهم أمام المحاكم بتهمة "المس بالامن"، وأصدرت في حق البعض منهم أحكام تصل الى أربع سنوات سجنا لمجرد توزيعهم منشورا . وتعرضت العديد من الكليات، ككلية الحقوق بالبيضاء، والمعهد العالي للتجارة، ومعهد الرياضة البدنية، لهجمات عنيفة من طرف البوليس قصد منع انعقاد اجتماعات الطلبة، أصيب على اثرها العديد من الطلبة والطالبات بجراح .

وجمعية حقوق الانسان بالمغرب نفسها، لم تنج من هذه الحملة القمعية التي شملت كل القطاعات الاجتماعية، حيث اعتقل رئيسها بدون تبرير أو تفسير . وهذا في حد ذاته غني عن التعليق حول أوضاع حقوق الانسان التي تعهد النظام باحترامها بعد توقيعه على ميثاقها .

الحقيقة أن النظام المغربي لا يعمل الا على تنويع وتجذير وتحسين أساليبه القمعية ـ رغم مظاهر الدمقرطة المزعومة و"الاجماع الوطني" ـ التي تمس العمال والفلاحين والمثقفين والتجار الصغار، وتعمل على خنق مطالبهم العادلة وحرمانهم من أبسط حقوقهم الديموقراطية . وراء كل مظاهر الدمقرطة المزعومة تقف في الواقع حقيقة مدهشة :

ـ خمسة بالمائة من السكان، أى ٩٠٠٠٠٠ شخص، تستحود على أهم خيرات البلاد، وتغرق في الغنى والبذخ على حساب أزيد من ١٨ مليون مغربي من بينهم ٨ ملايين من الشباب ليس أمامهم الا مستقبلا أقل مايقال عنه أنه مظلم . . .

ـ مئات المعتقلين والمختطفين، يوءدون ثمنا باهضا مقابل شغفهم في الحرية والعدالة، والدفاع عن بلدهم ضد هيمنة الرأسمال الاجنبي . . . ■

الى اين يسير المغرب؟



هل بلغ الاقتصاد المغربي مرحلة الافلاس التام؟ وهل أصبح المغرب عاجزا اقتصاديا عن الوفاء حتّى بدينوه؟

ان ناقوص الخطر الذى دقته الصحافة الوطنية بهذا الصدد، في مطلع ١٩٨٠، يجد ما يبرره ويوءكده في الموءشرات الاساسية الاتية:

ـ نسبة الزيادة في الانتاج لا تتعدى حاليا ٠/٠٣ بينما تبلغ الزيادة في التناسل ٠٠/٠٣،٩.

ـ الاستثمارات في انخفاظ مستمر بنسبة ٠/٠٤٠ سنة ١٩٧٨، ثم ٠/٠٢٥ سنة ١٩٧٩.

العجز في الانتاج الزراعي بلغ مليارين من الدراهيم سنة ١٩٧٩.

ـ الانتاج الصناعي في انخفاظ مضطرد بلغت نسبته ٠/٠١١،٦ سنة ١٩٧٩.

ـ انتاج الفوسفاط تنخفظ قيمته رغم زيادته الكمية.

ـ السياحة نفسها في تراجع، بنسبة ٠/٠١٨ خلال الستة أشهر الاولى من سنة ١٩٧٩.

ـ العجز في الميزان التجارى، بلغ ٠/٠٥٠، رغم تقليص حجم الواردات، والذى يعاني منه تجهيز البلاد من ناحية ثانية.

ـ عجز مضطرد في ميزان الاداءات يوازى الانخفاظ في امكانية جلب العملة الصعبة نتيجة طرد العمال المهاجرين من دول السوق الاوروبية المشتركة.

ـ البلد يغرق في الديون بشكل خطير، اذ بلغ مجموع الديون الخارجية خمسة ملايير دولار، أى ما يعادل نصف الانتاج الداخلي الخام. وبذلك فان نسبة ٠/٠٢٠ التي اعتبرها البنك الدولي للتنمية حدّا أقصى من الخطورة تجاوزه، قد تم فعلا تجاوزه بشكل وافر.

أما الاحتياطي من العملة الصعبة فانه لا يوفر للمغرب أكثر مما يغطي الواردات لشهر واحد.

هكذا، و"بعد ربع قرن من الاستقلال، فان التخلف في نمو كامل بالمغرب". (جريدة ليبراسيون، ٢٨ أكتوبر ١٩٧٩)، والحقيقة أن "النمو" الذى فرضه الملك غداة الاستقلال، لم تكن من طبيعته أن يخرج البلاد من التبعيــة الاقتصـاديــة التــي زجتــه فيها الحماية الفرنسية.

ان "استرجاع" الصحراء، الذى أتاح الفرصة لنوع من اجماع وطني والذى عالجه النظام أولا وقبل كل شيء بأسلوب يشكل امتدادا لنفس السياسة، كان من المفروض أن يوفر للدولة ٠/٠٦٥ من خيرات الفوسفاط طبقا لاتفاقيات التقسيم التي تمت

لوسيان أنون

سنة ١٩٧٥ مع اسبانيا وموريطانيا.

لكن، على العكس من ذلك، فان النتائج العملية تتجلى في المزيد من التبعية الاقتصادية والمالية، اضافة الى أن المجهود الحربي يكلف ستة ملايير الدراهيم، أى ما يعادل ٢٥٪ من ميزانية ١٩٨٠.

ان شراء الاسلحة من الولايات المتحدة، و"المساعدات" العسكرية والمالية والغذائية، اضافة الى القروض والاستثمارات الامريكية والفرنسية والسعودية، تعمل كلها على دمج نظام الحسن الثاني ضمن الاستراتيجية الشاملة للشركات المتعددة الجنسية، وتحرم الشعب المغربي من أى تنمية حقيقية لموارد بلاده وخيراتها، تلك التنمية التي من شأنها أن تلبي حاجياته الاساسية.

الازمة الاجتماعية

ان الازمة الاجتماعية، تعتبر هي الاخرى أزمة عميقة، جعلت العمال يخوضون كل سنة، نضالات واضرابات طويلة وشاقة في القطاعين العام والخاص. فالاجور ظلت على ما هي عليه طوال العشر سنوات السابقة، في حين أن الاسعار تزداد كل سنة بمعدل ١٤٪ (٢٠٪ سنة ١٩٧٩ مثلا).

ولقد جاء تعيين السيد المعطي بوعبيد، المعروف بعلاقاته مع الاتحاد المغربي للشغل في منصب وزير أول، كمحاولة لتهدئة القلق والسخط لدى العمال. وأعلنت حكومة السيد بوعبيد يوم ٢٧ أبريل ١٩٧٩ عزمها على تنفيذ عدد من الاجراءات، من بينها رفع الحد الادنى للاجور الى ٢،١٠ درهم للساعة، وزيادة ١٠٪ في الاجور الصغيرة في القطاع العام، والزيادة في التعويضات والضمان الاجتماعي، الى غير ذلك من الاجراءات البسيطة المماثلة.

الا أنه بعد سنة من الاعلان عن هذا "البرنامج"، فان العديد من تلك الاجراءات المذكورة لا زالت تنتظر التطبيق العملي. ذلك أن أرباب العمل المحميين بالادارة والجهاز القمعي يتجاهلونها تجاهلا تاما. واذا ما طالب العمال بحقوقهم أو عبروا عن احتجاجهم، فيكون مصيرهم الطرد، فضلا عن تعرضهم للعنف البوليسي والاعتقالات التعسفية التي أصبحت أمرا جارى به العمل. أما عمّال ومستخدمي القطاع العام فانهم ليسوا أكثر حظا. واذا كان هذا القطاع يشهد نفس الاضرابات لنفس الاسباب، فان السلطات قد شنّت حملة اعتقالات واسعة النطاق في قطاع التعليم والصحة سنة ١٩٧٩، كما أصدرت قرارا بطرد ما يزيد عن ألف معلّم وأستاذ ورجل صحّة، وذلك باسم ظهير يزعم منع الموظفين من حقهم في الاضراب، رغم أن الدستور يخوّل لهم ذلك.

ان الذى يعمق الازمة الاجتماعية ويزيد من حدّتها، هو بالتأكيد الطرد والتسريح من الشغل الذى يمس كل القطاعات النشيطة. فبالنسبة لعدد السكان المنتجين الذى يبلغ خمسة ملايين، هناك حسب الاحصائيات الرسمية ٧٣١ ٠٠٠ عاطل وما يزيد عن مليون ونصف حسب بعض القوى التقدّمية. هذا فضلا على أن مئات الالاف من المغاربة يعيشون في شبه بطالة، وأن ٥٠٠ ٠٠٠ منهم قد اضطرّ للهجرة الى الخارج.

أما الامية فانها تمس ٧٥٪ من السكان، كما أن الاطفال الذين لا يدخلون المدرسة، فانهم يشغلون في ظروف يمنعها مبدئيا القانون، من طرف أرباب العمل بتواطوء مع السلطات الرسمية. ولقد أكدت تحقيقات قامت بها سنة ١٩٧٧، "الموءسسة المناهضة للعبودية" بلندن أن العديد من الشركات المغربية تشغّل الاطفال، خاصة في صناعة الزرابي، حيث يعملون من اثنى عشر الى خمسة عشر ساعة يوميا مقابل درهم أو ثلاثة دراهم، أو ستّة بدون أية مراقبة، وبموافقة عائلاتهم الفقيرة التي لا يمكنها الاستغناء عن هذا المدخول.

أما الاوضاع المزرية في البداية فانها متدهورة أكثر ممّا عليه في المدن. واذا كان الفلاح قد قاسى مدّة طويلة من هيمنة الاقطاع واستغلاله، فانه اليوم يعاني من جرّاء تمركز الملكية في يد البورجوازية الكبيرة، ذلك أن تسعين بالمائة من الفلاحين لا يملكون سوى ٤٢٪ من الاراضي بينما يستحوذ ١٠٪ على ٥٨٪ من أجود الاراضي، علما بأن القروض والمساعدات المالية تذهب لهذه الاراضي المسقية نفسها، والتي تخصّص للانتاج التصديرى، وخاصة الحوامض، بينما يعمل الفلاحون الفقراء على انتاج الحبوب، بوسائل تقليدية.

أما أراضي الجماعات التي هي ملك للقبائل، فانها تتعرّض لاطماع الملاكين الكبار الذين يستحوذون عليها بمعونة من الادارة، التي لا تتردّد في تسليط القمع الدموى ضدّ الفلاحين الذين يتشبثون بحقهم في الارض. ومن أبرز الامثلة على ذلك حوادث تادلة، باقليم بني ملال، حيث استحوذ بعض الملاكين الكبار وموظف سامي على عشرين ألف هكتارا من أراضي الجماعة. ولقد تدخلت قوات الدرك والجيش لتشتيت تجمّع ضم ثلاثة آلاف فلاح، ومارس البوليس في عين المكان أساليب التعذيب، والانتقام بذبح الماشية، وتخريب البيوت، كما عمل على اعتقال ١٨٠ مواطن، من بينهم ١٨ منتخب بلدى. وبهذه الاساليب تم سلب الفلاحين من أرض كانت ملكا لهم حتّى في ابان الاستعمار نفسه. والجدير بالذكر، أن أحداث مماثلة قد جرت سابقا في كل من منطقتي اولاد خليفة وتمارة.

وبالنسبة للعمال الزراعيين، الذين يبلغ عددهم مائتي ألف عامل دائم، وثلاثة مائة ألف عامل بالمناسبة، فانهم الاكثر تعرضا للاستغلال مقارنة بباقي الشغيلة اذ أنهم لا يتقاضون سوى ثمانية دراهم باليوم، ويحرمون من أى تعويضات عائلية، أو ضمان ...الخ.

وممّا لا شكّ فيه، أن البطالة العامة تتفاقم بسبب الرحيل المستمر للفلاحين نحو المدن، بحثا عن العمل، بعد أن

تخطيط بدون تنمية

كان هذا هو عنوان مقال كتبه جيوفاني بازيو في جريدة "السياسة الدولية" ــ عدد أكتوبر ١٩٧٩ ــ وان دراسة الوضع في المغرب ليؤكد ذلك ، مع الاسف.

ان مختلف التخطيطات التي تم وضعها منذ سنة ١٩٦٢ ، على اثر ابعاد الجناح التقدمي لحزب الاستقلال عن السلطة بشكل نهائي ، قد أكدت فشلها . ففي الوقت الذى تبلغ فيه الزيادة في النسل أكثر من ٠/٠٣ ، فان نسبة الزيادة في الانتاج الداخلي الخام لم تتجاوز ٠/٠٣،٢٥ ، ومع تعمق الفوارق الاجتماعية ، فلقد بلغت نسبة الاستهلاك ما يلي :

ــ ٠/٠٥٠ من العائلات انخفضت نسبتهم في الاستهلاك من ٠/٠٢٦ الى ٠/٠١٨.

ــ ٠/٠١٠ من العائلات المحظوظة ارتفعت نسبتها من ٠/٠٢٦ الى ٠/٠٣٦.

عندما تعرض النظام ، سنتي ١٩٧١ و١٩٧٢ للمحاولتين العسكريتين اللتان زعزعتا أركانه ، فانه توجه نحو تخطيط ارادى ، يطمح الى تحقيق زيادة في التنمية قدرها ٠/٠٧،٨ ، بالاستفادة من سعر الفوسفاط الذى كان في ارتفاع سنة ١٩٧٤ . الا أن هذا التخطيط لم يحقق سوى ٠/٠٦،٨ حسب الارقام الرسمية (المطعون فيها) ، وانتهى سنة ١٩٧٧ ، الى نسبة قدرها ٠/٠٢ .

واذا كان صحيحا أن المصاريف العسكرية في ارتفاع مستمر ، الشيء الذى انعكس نسبيا على التوظيفات في باقي الميادين ، فان السبب الحقيقي والاساسي للازمة ، يكمن في طبيعة "التنمية" الموجهة الى الانتاج التصديرى ، وليس الى تلبية حاجيات السوق الداخلية .

ان الزراعة ستبقى في عجز مستمر ، طالما ظلت الاغلبية الساحقة من الفلاحين محكوم عليها بانجاز محصول هزيل (أربعة قناطير من القمح للهكتار) بسبب قلة الارض ، وضعف الوسائل ، وغياب القروض والامكانيات .

أما الصناعة التي تسيطر عليها الشركات الاجنبية ــ المعفية من الضرائب ، والتمتع بكامل الحرية في تحويل أرباحها الى الخارج ــ فانها تنتج أيضا حسب حاجيات الخارج ، وتتعرض لتقلبات الاقتصاد الغربي المتأزّم ، كما أنها تعتمد أساسا على التوظيفات العمومية (٠/٠٦٠) ، ومقابل ذلك فانها لا تخلق الا القليل من الشغل المنتج ، بل انها تسرّح العمال من شغلهم بشكل مضطرد . وبالنسبة "للمغربة" التي أعلنت سنة ١٩٧٣ ، فانها أدت فقط الى فتح الابواب أمام البورجوازية المحلية للمساهمة في الشركات الخاصة التي كان يسيطر عليها الرأسمال الاجنبي . مما سمح لهذه البورجوازية بتنمية وتركيز رأسمالها تحت ظل السياسة المذكورة ، وعن طريق الاستغلال الفاحش ، الذى تسهّله وتخدمه مختلف الروابط التي تجمع ما بين هذه البورجوازية والنظام .

ولقد سجّل التخطيط الثلاثي الذى أعلن سنة ١٩٧٩ ــ بعد أن سجّلت سنة ١٩٧٨ نسبة من النمو لم تتعد ٠/٠٢ ــ فشل التخطيط السابق ، وأعلن الرجوع الى الاستقرار أى التراجع والخمول . وعبّر هذا التخطيط الجديد عن تخوفاته حول تدهور الوضع الاجتماعي ، دون ايجاد

طاردهم البؤس من البوادي . فضواحي مدينة الدار البيضاء مثلا ، تضم مليونين من الفلاحين النازحين ، المكدسين في مدن الصفيح .

ولا يمكن الحديث عن الازمة الاجتماعية دون التطرق لمشاكل التعليم ، والنضالات التي يخوضها الطلبة والتلاميذ من أجل مواجهتها ، مطالبين بالحق في التعليم ، وبتحسين ظروف العمل ، وباصلاح عام للتعليم حتى يكون قادرا على توفير المعرفة والخبرة لهم . وفي هذا الاطار ، فاذا كان الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذى استرجع شرعيته بعد خمس سنوات من المنع ، قد عزّز بدون شك الاجماع الوطني من أجل "استرجاع" الصحراء ، فانه يساهم في توسيع المعارضة للسياسة التعليمية وسط الفئات المتوسطة والشعبية التي ينحدر منها الطلبة والتلاميذ ، تلك السياسة التي عبرت عن عجزها عن تكوين الاطر التقنية والعلمية التي تحتاجها البلاد .

ان الميزانية العامة لسنة ١٩٨٠ ، لم تأت سوى باستمرارية فرض "التقشف" على الجماهير الشعبية مقابل تقديم المزيد من الهدايا للبورجوازية الكبيرة .

فميزانية التجهيز ، عملت عمدا ، على التضحية بالتجهيزات ذات الطابع الاجتماعي (السكن ، التعليم ، الصحة ، الزراعة ، القطاع العام) مقابل اعطاء الاسبقية للتجهيزات المرتبطة بالانتاج التصديرى (السدود ، الموانيء ، المطارات) . أما ميزانية التسيير فانها تخصص نسبة ٠/٠٤٠ للدفاع والداخلية و٠/٠١٥ لمساهمة الدولة في رأسمال الشركات العمومية ، على حساب النسبة المخصّصة للاجور ولخلق الوظائف وفرص الشغل . أما نظام الضرائب فلقد عمل من جهته ، على اثقال كاهل الشركات المتوسطة والصغيرة والحرفيين والتجار الصغار بالضرائب المباشرة والغير مباشرة أى عن طريق الزيادة في أسعار المواد الاساسية والزيادة في تكاليف الخدمات العامة ، مقابل التخفيف عن الملاكين ، والمقاولين الكبار ، في ميادين العقار ، والتصدير ، والملكيات الزراعية الكبيرة .

أما القطاع العام ــ الذى تمنح مناصبه كامتياز من أجل الاغتناء ــ فانه لا يوفر سوى ٠/٠٨ من مداخيل الميزانية العامة ، بينما تكلف مصاريفه أكثر من ذلك بكثير .

وخلاصة القول أن سنة ١٩٨٠ ، ستكون سنة صعبة بالنسبة لنظام الملك الحسن الثاني ، ليس فقط بسبب الحرب ، مصدر الخيبات والتضحيات من طرف واحد ، لكن وأساسا بسبب الازمة الاقتصادية والمالية ، التي بامكانها أن تولد أزمة اجتماعية سياسية أساسية . اذ أن المطعون فيه اجمالا ، هو سياسة "التنمية" المتبعة منذ الاستقلال .

أى علاج للانخفاض السريع للقوة الشرائية لجماهير الشغيلة والجماهير الشعبية عامة، أو ايجاد حل للفوارق الاجتماعية المتزايدة.

ان الهدف الحقيقي لتصميم ٧٣ — ١٩٧٧، والذى يعمل من أجله أيضا التصميم الحالي، هو تقوية أوضاع الطبقة السائدة، ركيزة النظام، ومقابل ذلك التضييق على الطبقة المتوسطة التي تسعى الى تنمية على الطريقة الليبيرالية.

ويمكن القول أن هذا الهدف قد تم تحقيقه بشكل وافر. ذلك أن الطبقة السائدة — التي تضم فئات الاقطاع والبورجوازية البيروقراطية التي استفادت كثيرا من تنمية اقتصاد مندمج في السوق الدولية، والبورجوازية التجارية والزراعية — قد عملت باستمرار على الاستفادة من "التنمية" التي تموّلها التوظيفات العمومية للزيادة في أرباحها ورأسمالها بشكل مضطرد، رابطة بذلك مصيرها بمصير النظام ومدافعة عن كل مبادراته واختياراته الداخلية والخارجية. ونظرا للازمة العامة التي يعيشها الاقتصاد المغربي، فانها لا تتردد في تهريب هذه الارباح والرأسميل الى الخارج. في حين أن التجار الصغار والمتوسطين وكذلك الحرفيين يتعرضون للافلاس نتيجة انحصار السوق الداخلية، وغياب القروض العمومية.

واذا كانت الادارة قد زادت في تعدّد مرافقها وفي عدد موظفيها، فانها لم تقلل من عدد "المساعدين" الاجانب الذين يسيطرون على أهم المناصب والمسؤوليات التقنية. وتعيش هذه الادارة ومعها المصالح العمومية، عواقب فشل الاختيار الليبيرالي. أما المصالح ذات الطابع الاجتماعي، كالتعليم والصحة، فانها تعيش المأساة المزدوجة الناتجة عن ضعف الامكانيات المخصصة لها وعدم قدرتها على تلبية حاجيات الجماهير الشعبية.

وان الاساتذة والمعلمين المطروح عليهم أن يكونوا أو يصبحوا الاطر المثقفة للبلاد، فانهم يجدون أنفسهم معرضين لجوهر هذه المشاكل. ومن تم نضاليتهم المثالية من أجل مطالب تمر بشكل طبيعي من المجال النقابي الى المجال السياسي، والاهمية التي يولونها للتغيير الديموقراطي للنظام.

والطبقة العاملة من جهتها — المتمركزة في بعض المدن الكبيرة — فانها تعبر باستمرار عن كفاحيتها، رغم القمع الذى تتعرض له من طرف أرباب العمل والنظام. والجدير بالذكر أن حرب الصحراء التي تساهم فيها الجماهير، لم تحد من النضالات الاجتماعية، بل أن هذه الاخيرة ازدادت توسعا وتجذرا.

الطعن في النظام

ان الديموقراطية المزعومة التي أراد النظام القيام بها، بعد أن سنح للاحزاب باسترجاع شرعيتها، ونظّم الانتخابات البلدية والبرلمانية، قد أدّت الى تسييس فئات العمال والموظفين والمستخدمين في المدن، الذين يعبرون من خلال مختلف مطالبهم عن طعنهم في المسؤولين، وارادتهم في تغيير التوجيهات الراهنة للاقتصاد المغربي. ومما لا شك فيه أن الطبقة العاملة قد متّنت أوضاعها، وأن المستخدمين والموظفين والشغيلة في المصالح العمومية، قد ازداد عددهم وأنهم يعبرون كلهم عن استيائهم من التفقير المتزايد، ونبذهم لتسيير البلاد من طرف البورجوازية الكبيرة. وتعطي أعمال العنف التي يقوم بها النظام، والظلم والرشوة والمضاربات، الحيثيات الاخلاقية لادانة الطبقة الحاكمة، وبالتالي فليس من المستبعد أن تؤدى النكسات في حرب الصحراء الى اعطاء أبعاد ثورية للمعارضة التي تقوم بها الجماهير الشعبية في المدن.

أما جماهير الفلاحين، التي تشكل أغلبية السكان، والتي لا زالت متأثرة الى حد بالاديولوجية الغيبية التي تريد أن تجعل من الملك القائد السياسي والديني للبلاد، فانها قد عبرت عن نضالها من أجل الحصول على الارض، وكبح أطماع الملاكين الكبار الاقطاعيين والبورجوازيين المحميين من طرف السلطات على جميع المستويات. واذا كان الاعلان عن اعادة توزيع البعض من أراضي المعمرين يستهدف تكوين طبقة من الفلاحين المتوسطين، فلا بد أن نسجل هنا الفشل في تحقيق هذا الهدف. ذلك أن توزيع ٣٠٠،٠٠٠ هيكتار المخصصة للفلاحين الفقراء من مجموع مليون ومائة ألف هيكتار، لم يعرف سوى بداية للتطبيق بعد سنوات من الاعلان عن القرار. في حين أن القروض والمساعدات المخصصة للاراضي المسقية وتحديث الزراعة، يستفيد منها الملاكون الكبار وحدهم. وهكذا فان الهوة بين الفلاحين الفقراء — مضاف اليهم العمال الزراعيون وجماهير مدن القصدير والعمال المهاجرين — من جهة، والملاكين الكبار "الغائبين" عن البوادى، والذين يمارسون مسؤوليات عالية داخل جهاز الدولة ويستفيدون من الاعمال والمضاربات الكبيرة، من جهة ثانية، ان هذه الهوة لا تزيد الا اتساعا وتعمّقا.

وهنا أيضا، فان نكسات الحرب مضافة الى المتاعب الاقتصادية، من شأنها أن تجعل الفلاحين الفقراء أكثر تجاوبا مع أطروحات المعارضة على المستويين النقابي والسياسي، والتي تستهدف الحد من النظام المطلق للملك، وارغامه على القبول بنظام ديموقراطي حقيقي.

وهذه مهمة صعبة، تتطلب على الخصوص التفاهم بين كل القوات المعارضة، وموافقة جزء على الاقل من الطبقات المتوسطة التي لا زالت تحت تأثير أحزاب الاغلبية (الاستقلال والاحرار). الا أنه من المؤكد أن استمرارية الحرب ستضع النظام أمام أوضاع تزداد صعوبة يوما عن يوم.

وكيفما كان الحل الذى ستعالج به مشكلة النزاع على الصحراء، فان النظام قد كشف عن الاختيار الطبقي للتنمية الاقتصادية المتبعة، وطرح أمام الشعب المغربي مشكلة الحكم. ■

صور غير مجاملة من المغرب

جـاك ر.



ماذا يبقى للسواح من المغرب من انطباعات، غير تلك التي تخلفها المناظر الخلابة بهذا البلد؟

سوف لن يتمكنوا من معرفة أنه ـ حسب الاحصائيات الرسمية ـ ١٠٪ من الاستهلاك العام "يعيّش" ٤٠٪ من السكان. كيف يتمكنوا معرفة أن ما بين ١٩٧٣ و١٩٧٧ ارتفعت تكاليف المعيشة بنسبة ٧٠٪، بينما جمدت الدولة الاجور بنسبة ٨٪؟ الكراء عرف مثلا ارتفاعا بنسبة ٣٠٠٪. منذ ١٩٧٧ فان درجة الخطورة تضاعفت في موقع الرأسمال العالمي. وحدة الازمة الاقتصادية يمكن أن تؤدى بأى بلد الى الصف الاول. غلاء المعيشة متساو في كلا من المغرب وفرنسا: الحد الادنى للاجور هو ثلاث مائة درهم، مع العلم أن العائلة تتكون من عدة أفراد، وحيث تمتد الى الاباء والامهات. معدّل الاجور يبلغ ٦٠٠ درهم في الشهر. في الصيف رغم "تدخلات" الدولة، فان أسعار بعض المواد الغذائية الضرورية تزداد: + ١٠٪ للسكر والزيت، + ١٢٪ للحليب... الخ. ومظاهر السخط تتعدد: هذا البقال الذى يرمي بقوة في زاوية من بقاليته علبة الشاى التي ازداد ثمنها مرة أخرى.

عند مدخل المدينة في الدار البيضاء، وعلى ظل فندق "الدارالبيضاء" حيث أن أغلب نزلائه من الامراء والوزراء توجد ساحة صغيرة تصلح لتجميع قاذورات الفندق. لا حاجة لافراغها وتنظيفها. انها تفرغ طبيعيا: حقائب صغيرة تتسلل تحت الجلباب. عند الاشارات الضوئية رجال يجرّون

العربات، ينتظرون كأنهم شاحنات نقل. الارصفة في المدينة ونواحيها تتحول في الليل الى مأوى ليلية. حقيقة أن الامراض الجلدية لا تغطي كل مساحات الجلد.. وهكذا يمكن القول أن تمزقات الملابس لم تكن لتكشف عن كل الاجساد المريضة..

الا أن المدينة تعبر كذلك عن الغنى الفاحش لحفنة من الملاكين وكبار سماسرة الدولة الذين بلغت أجورهم مائة وستين مرة الحد الادنى للاجور. أحد المالكين الاغنياء باح لي: "كل صباح أستيقظ مندهشا أن أحدا لم يخنقني بالليل". مركز الدار البيضاء يحيط بالمدينة القديمة من خلال كثافة سكانه وبنائه المعمارى الاستعمارى. وبمواده الاستهلاكية الرفيعة التي لا يستطيع الفرنسي المتوسط نيلها أبدا. أما المطاعم فلا تقدم أكلات مغربية أبدا. ممر للعبور، يغسل كل مساء، يزخر بالزاحفين المتجولين الذين يبحثون لهم عن حياة أخرى في مركز المدينة، قبل أن يعودوا لانامة كوابيسهم. انه الافراط، انه حي الفيلات والقصور والرفاه التام ببناياته وأشخاصه وبالحياة نفسها التي يعيشونها. أما الشاطئ المحادى للحي فيزخر بالملاهي الليلية والمراقص. حياة الرأسمال غير المستثمر، يعيشها البعض، بينما في حزام مدن القصدير في الطرف الاخر، كما قيل لي، فان "الحياة مشنوقة بحبل"... فالطرق هنا غير سالكة، ولا مأوى للصحة ولا مصلحة للطرق. المالك السيد خليفة صهر أحد الوزراء يجني على الاقل مائة درهم من كل عائلة بالنسبة لقطع أرض لا تتجاوز مساحتها عشرين متر مربع. هناك ينعدم اى تجهيز، باستثناء صومعة سقّفت بقطع من الصفيح. في هذه الاحياء نجد الطابق الارضي مع طابقين أو ثلاثة، مطلية بدهان تظهر من خلاله طريقة البناء السريعة. ان المساحات التي تغطيها القاذورات والنفايات شاسعة تتخللها ممرات صغيرة. في هذه الاحياء الصغيرة كل شيء يظهر موءقتا.

التقاط صورة في هذه الاحياء يعني المخاطرة أن يضرب المرء ويستفهم. ان الناس هنا تعرف أن وجوهها تعبّر عن الكفاح اليومي من أجل الكرامة، وكذلك عن بوءسها المتنامي...

أما بالنسبة لمحمد — الذى يورد شهادته — فانه يعتبر محظوظا، بالمقارنة مع عمال شركة اليكترو — كتبية أو "أكرباك" أو عمال المطابع.

ان الحقوق الاجتماعية: الضمان الاجتماعي، التقاعد، تشريع العمل... التي سنّها النظام بنفسه لا تعرف أى تطبيق فعلي. فمثلا ليس هناك أى مساعدة اجتماعية للعاطلين رغم ضخامة عددهم.

في معمل صوماكا (تركيب السيارات) شنّ ألف وخمسمائة عامل اضرابا، ليس من أجل مطالب مادية، بل دفاعا عن كرامتهم، ومن أجل وضع الحد لتصرفات رب المعمل الاقطاعية والاهانات التي يتعرضون لها خلال ممارسة عملهم. وعلى اثر ذلك تم اختطاف مسوءول نقابي، لكن الاضراب استمر بقوة أكبر. وبعد خمسة عشر يوما القي بهذا النقابي في أحد أزقة البيضاء. ولقد أبديت ملاحظتي في كون الاضراب لم يأتي بأية نتيجة، لكن العمال عاتبوني على ذلك واجابوا: "لقد نلنا الاهم، فالعمال اليوم يحترمون داخل المعمل، ويعاملون مثل الرجال".

ان تعسفات أرباب العمل لا تعرف الحدود. ففي المطبعة التي زرتها، تختلف أجور العمال بنسبة يمكن أن تبلغ ٥٠٪ حسب الظروف الخاصة بكل واحد منهم، ومن تم أهمية الوساطة والرشوة. وحتى في الوظيفة العمومية، فان حق الاضراب لا يحترم، بل يواجه بالاختطفات والضرب والتعذيب.

وهكذا، فان استغلال الرجال والنساء والاطفال يبذر بشكل كبير الطاقات البشرية للبلاد.

هذه أوضاع العمال المأجورين عامة. لكن أغلبية الناس يطرح عليهم يوميا اختراع العمل الذى سيوءمن لهم القوت اليومي. بالنسبة لكل هوءلاء الذين يعيشون في حالة بطالة كاملة أو مقنّعة، يطرح يوميا ايجاد مسلك للعيش. فهذا يحاول بيع سروالين، وذاك بعض الاقلام أو الادوات، والاخر يحرس سيارة مقابل درهم في اليوم. وهناك من "يبيع اسم الذى يبيع"، أو عنوان من يوءجر مسكنا... الخ. وفي أرصفة المدينة القديمة يصطف الحرفيون: صباغين ورصاصين أو خادمات المنازل، كلهم في انتظار فرصة لبيع شيء من العمل. وهناك أيضا محلات لتصليح السيارات مختصة في دولب من الدواليب...

وفي سوق البيع بالجملة، رأيت حمالين، ومن بينهم أطفال لا يتعدى سنهم العشر سنوات، يقضون ليلة

يبلغ محمد من العمر ٢٧ سنة، وهو متزوج وله ولدان. يسكن في ضواحي الدارالبيضاء، ويوءجّر منزلا مساحته لاتتعدى ١٥ متر مربع، بـ٤٥٠ درهما. بالاضافة الى زوجته وأبناءه، فانه يسد حاجيات عيش أمّه وثلاثة من اخوانه وأخواته العاطلين.

في سنة ١٩٦٢، عندما كان عمره لا يتجاوز ١١ سنة، اشتغل كـ"متعلّم" في الخياطة عند أحد أبناء عمّه. يقول محمد: "خلال ثلاث سنوات اشتغلت بدون راتب ولا مقابل، من ١٢ الى ١٤ ساعة كل يوم. وكنت أقوم بكل شيء، كتنظيف المتجر، وشراء حاجيات صاحبه، عدى الخياطة التي كنت أتعلمها بعيني فقط"...

عندما بلغ السنّ١٥، بدأ الاشتغال كحرفي في الخياطة، في منزله: "في الصباح أمرّ عند الخياطين لارى هل هناك شغل لي. واذا ما حصلت على ذلك، أشتغل في بيتي. أشترى المواد ومستلزمات العمل، كما أدفع ثمن الكهرباء، وعندما أحصل على مقابل شغلي وأدفع ثمن كل المستلزمات تبقى لي ٣٠٠ درهم لاعيش بها أنا وعائلتي. لكن يمكن أن تمر عدة شهور بدون أن أحصل على شغل"...

كاملة في العمل. مقابل ستة دراهيم.

وهكذا، فان صناعة الاشياء التي تستعمل في الاستهلاك اليومي، وتوزيعها يتيح الفرصة لربح شيء من النقود، كما هو الشأن بالنسبة لهؤلاء الحرفيين والباعة المتجولين. والقلة تولد الغش وتشجع عليه. ولا يتعلق الامر هنا بباعة المخدرات فقط، أو الرشوة التي تعم الادارة الى درجة الغاء مفهوم المصلحة العامة – الحصول على جواز لا يمكن بدون ٣٠٠ درهم، الحصول على بطاقة التعريف يكلف ٢٠٠ درهم، وفي بعض مدن الصفيح، تكلف شهادة السكنى من ١٠٠ الى ٢٠٠ درهم، في حين أن مخالفات المرور يمكن مناقشة قدرها مع الشرطي أو الدركي... – ان الامر لا يتعلق بكل هذا فحسب، بل ان الغش والرشوة يكاد يصبح ظاهرة تمس الاقتصاد المغربي ككل.

الرشـــوة...

ولقد قال لي رب شركة كبيرة للمقاولات، أن مآت الملايين تدمج في الميزانيات الاحتياطية للشركات. ذلك أن الحصول على مشروع مهم، يفرض مصاريف تنفق للتجسس على الشركات المنافسة، وارشاء الموظفين. وشرح لي كيف حمل بنفسه عدة ملايين لشركات فرنسية في باريس لكي تتخلى له عن مشروع تبلغ قيمته عدة مليارات، لكن بدون فائدة..

وبالرغم من أن نصف التوظيفات المتعلقة بهذه المشاريع، مغربية وعمومية، فان الشركات الاجنبية هي صاحبة القرار، عن طريق مهندسها المعماري الذي يعين للتسيير الفعلي لانجاز المشروع. وبما أن القانون يفرض أن يكون هذا المهندس مغربيا، فيكفي العثور على شخص متواطئ يسجل اسمه شكليا كمسؤول عن المشروع لتتمكن الشركة الاجنبية من ادخال مـئـات المـلايـيـن الى حسـابـاتـها البنكية والفرنسية منها على الخصوص. واذا علمنا أن في المغرب يمنع تصدير العملة، يسهل علينا تصور وسائل الرشوة التي تستعمل من أجل تصدير هذه المبالغ الضخمة. ولكن كيف يمكن ايجاد القوة الكافية للوقوف في وجه الرشوة التي تم تقنينها كشكل من

بعض الامثلة عن الاجور في احدى المطابع

الاجرة بالساعة	المهنة	تاريخ بداية العمل	السن
6،90 درهم	مشرف على قسم	1972	28
4،20	سائق آلة طي الورق	1971	
2،10	مساعد سائق آلة طي الورق	1974	27
3،70	عامل على آلة قطع الورق	1972	
2،10	وراق	1974	20
2،40	وراق	1974	21
2،25	وراق	1975	17
2،45	وراق	1975	21

لاحظ الفرق في الاجرة بالنسبة لنفس المهنة، وكذا عدم احترام الاقدمية مقـارنـة بالسـن.

عندما تصل المواد الاولية لشركة "اليكترو كتبية" – وهي فرع تابع لشركة يابانية – فانها "تنادى على البنات" لتشغلهن خلال فترة تتراوح ما بين خمسة أيام وعشرين يوما. بعد ذلك يتم تسريح البعض و"تشغيل" البعض الاخر مقابل أجرة شهرية قدرها ٣٥٠ درهما.

تقول احداهن: "ان رب المعمل انسان سكير. وحسب مزاجه، فانه ينادى على احدى البنات لتصب له "الويسكي" داخل مكتبه، أو لتساعده على ارتداء معطفه. واذا ما حاولت الدفاع عن كرامتها يكون مصيرها الطرد من العمل، والبطالة المؤكدة"...

والعاملات اللواتي يشتغلن بشركة "اليكترو كتبية" لا تتمتعن لا بالضمان الاجتماعي ولا بامكانية التقاعد، وليست لديهن ورقة عمل قانونية...

أشكال التبادل؟

ان البؤس، وتدهور وسائل العيش وظروفه، والرشوة بوجه مكشوف، وأسلوب "التدبر" في منافسة صراعية يومية من أجل الحياة، ونموذج حياة الفئات المحظوظة المسيطرة وايديولوجيتها التي يبثها ويروج لها النظام.. ان كل هذا ينمي داخل الفئات الشعبية، والشابة منها على الخصوص، الالتجاء الى المراهقة، واستعمال المخدرات والفساد..

ان امكانية تحسين ظروف العيش عن طريق التعليم، هي من صميم الاعتقادات الفردية. لكن عدد الاطفال الذين يدخلون المدرسة لا يتعدى نسبة أربعة في المائة من الاطفال البالغين السن المطلوب في البوادى، ويقارب من خمسين في المائة في المدن. وحتى يتمكن الطفل من التسجيل يجب أن يبلغ سنه سبع سنوات بالضبط خلال الدخول المدرسي. فقبل ذلك السن يعتبر صغيرا، واذا ما حاول التسجيل في الموسم الدراسي الذى يلي، فانه يعتبر قد تجاوز السن المطلوب. وبالنسبة للتلاميذ الذين يسكنون مدن

الصفيح بالدار البيضاء، ويتابعون دروسهم الثانوية، فان البعض منهم يقطع مسافة عشرين كلم مشيا على الاقدام، بدون تناول طعام الفطور، ودون امكانية مراجعة دروسهم في مكان هادئ. وفي الجامعة حيث يتكدس أربع طلاب في غرفة واحدة، فان ظروف الدراسة ليست بأحسن. ورغم تكاثر المؤسسات التعليمية الخاصة – مثل بيجيي – فان أغلبية التلاميذ لا تتمكن من اتمام دراستها الثانوية، وبالتالي فان التعليم لا يأتي بحل ما الا بالنسبة للاقلية.

ان الاطفال يضطرون للعمل. وتضطر العائلات الفقيرة الى تشغيل بناتهن في الخدمات المنزلية عند العائلات الغنية، وفي ظروف تشبه الاسترقاق. في معمل "لوريل فرانس" رأيت عاملات تتراوح أعمارهن ما بين اثنى عشر وتسعة عشر سنة، يشتغلن لمدة أسبوع، بدون أوراق عمل ولا ضمان اجتماعي، ولا تعويضات، مقابل أجرة تقدر ب ١،٩٠ درهم للساعة. وفي معمل "صناعة باريس للاحذية" يوجد خمسون عاملا، وهم أطفال طردوا من التعليم في نهاية السلك الابتدائي، من بينهم محمد، عمره خمسة عشر سنة، يشتغل يوميا عشر ساعات ونصف، مقابل خمس سانتيم للساعة، أى بأجرة شهرية قدرها مائة درهم.

ان سوء التغذية، والامراض، والعمل المبكر، عوامل تحدد مصير هؤلاء الاطفال ابتداءا من العشر سنوات الاولى من عمرهم.

المخدرات تباع بحرية. وفي المدينة توجد أماكن خاصة لتدخين المخدرات، كما تستعمل علانية في المقاهي. اما الاطفال فيدخنون الحشرات، ويأكلون دهان الاحذية، أو يستنشقون غازات السيارات والشاحنات. كما أن الخمر والكحول تباع في السوق السوداء في الاحياء الشعبية.

وتعرف العهارة نموا سريعا وسط جميع فئات الشعب، وهي بالنسبة



للمغاربة تدل على انشطار المجتمع المغربي. ويرون في مسألة العهارة أنها تشير الى انهيار قيم الحياة والاخلاق.

ويحمل الرأى العام انحطاط الوضع الى السعوديين وأمراء آخرين. فحرب لبنان قضت على الموقع الرئيسي للملذات والملاهي عند الاغنياء العرب وعوضه المغرب. انها العهارة من اجل المال. واذا كان المغرب يستقبل هذا النوع من السعوديين وغيرهم، فلان

الطبقات المحظوظة نفسها، فاسدة ومرتشية. وفي هذا الصدد، لقي وزير الطاقة والمعادن الحالي، صعوبات في اخفاء فضيحة اخلاقية تورطت فيها زوجته مع سعودى، وقبل الوزير من هذا الاخير تعويضا ماليا.

والدولة نفسها، وهي الخبيرة في أمر الرقابة، تترك أماكن العهارة تنمو، ويزدهر تهريب الكتب والافلام الاباحية. أو ليس من مصلحتها، أن تدفع الحاجة الحيوية لشيء من المال الى هذا الحدّ من الانحطاط الخلقي..؟

ان رغبة الفتيات في تغيير واقع المرأة، من طبيعة مغايرة تماما. هذا الواقع الذى عانين منه، وهنّ صغيرات داخل عائلاتهن.

وماذا تقترح عليهن الدّولة؟ السلوك الاوروبي: فالفتيات يخرجن، ويطمحن الى اختيار أزواجهن، ويحلمن بحياة أفضل أمام واجهات دكاكين الترف وسط المدينة. ولم يعد الزواج شرط مطلق لاقامة علاقات جنسية. لكن الوالد المحترم في حيّه، يقفل الباب على ابنته التي تدخل متعطلة. الشبان هاجروا، أو ليس لديهم ما يكفي

عمر يشتغل بالمطبعة منذ سنّ الخامسة. عمره الان ١٩ سنة. يشتغل تسع ساعات في اليوم مقابل أجرة شهرية قدرها ٤٥٠ درهما.

أبوه فقد عمله في سنّ الخمسين لانه رفض تقبيل يد رب المعمل. منذ ذلك الحين وعمر يتحمل عبأ العائلة التي تتكون من ثمانية أطفال.

يقول عمر: "كنت أرغب في الدراسة، لكن أبي أجبرني على العمل. انني أعطيه من أجرتي ٣٠٠ درهم، لكي ينفقها على العائلة. أنا لا يهمني أن أمارس أى نوع من العمل، المهم هو أن أحصل على أجرة أفضل. أشتغل حاليا ك"متعلّم" لكنني لا أتعلم شيئا"...

وعندما سألته كيف يرى المستقبل أجابني: "المستقبل؟ كيف يمكنني أن أراه؟... انني تعودت على المشاكل التي أصبحت كأنها شيء طبيعي. وها أنا غارق في مشاكلي... انني لا أرغب في الزواج نظرا لمحدودية امكانياتي. أرغب في دروس ليلية، لكن أجرتي لا تسمح لي بذلك، فضلا عن ضيق الوقت"... وختم قوله: "اننا لا نسير في الطريق السليم. وكبار هذا البلد يعيشون في قصورهم"...

للزواج. وبالفعل فان المغامرات "الغرامية" تغلق أبواب الزواج أمام الفتيات. وكثير منهنّ يخلطن ما بين أوضاعهن ومستوى حياتهن. وهذه التناقضات تحد من فعالية صراعهن الفردى، وتدفعهن في غالب الاحيان الى العهارة: وفعلا، كيف يمكن للفتاة المرفوضة من قبل عائلتها، والمحكوم عليها بعدم الزواج، والتي ترغب في شيء من الترف المعروض أمامها، يشجعها في ذلك النموذج المستورد، وهي غالبا ما تكون غير متعلّمة، وبدون مهنة، كيف يمكن اذن لهذه الفتاة أن تحصل حتّى على لقمة عيشها. وفي النهاية، فالتطور الاجتماعي الحالي سلبي حتّى للمرأة: فهي تفقد فيه جسمها وكرامتها ومستقبلها.

ان هذا التدهور يعم كافة قطاعات الحياة الاجتماعية وكل فئات الشعب. وبمقابله ينمو الصراع، وخصوصا شكله المتقدم: النضال النقابي المتصاعد.

وقد أدى هذا النضال في ربيع ١٩٧٩ بالحكومة الى فتح مفاوضات، كما أدى الى تعديل وزارى، الذى لم يكن في الحقيقة الا تعديل سطحي بحيث لم تفتأ الحكومة الجديدة أن كشفت عن طبيعتها اللاشعبية واللاديموقراطية. وبالفعل فكل اضراب، تتبعه التسريحات الفورية والجماعية، والاعتقالات والاختطافات. البوليس والوشاة في كلّ مكان، ولا يمكنك التحدث الى مغربي، الا بالمشي بسرعة في الشارع.

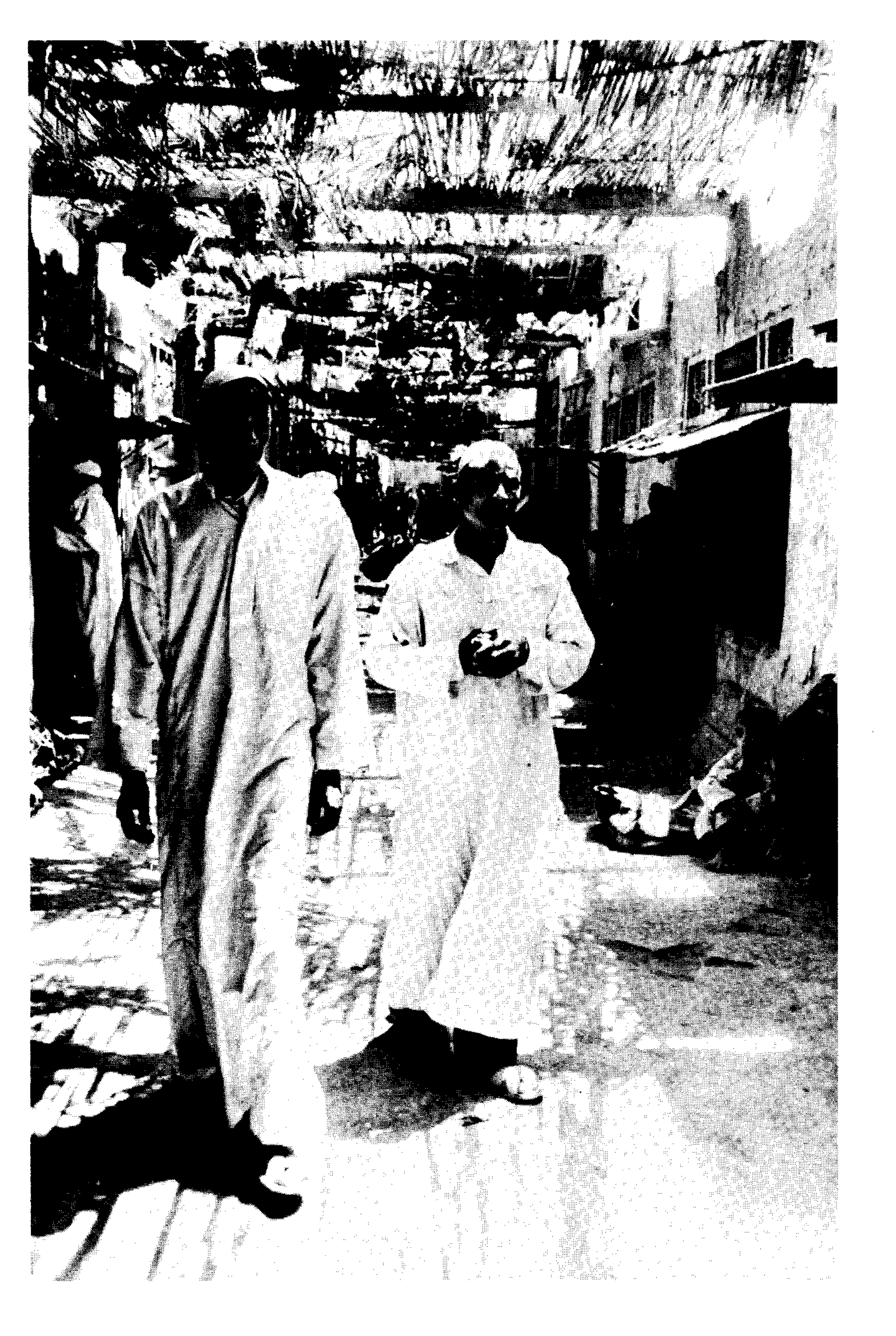
في أسفي، كان الفرع المحلّي للكونفيدرالية الديموقراطية للشغل في اجتماع. دخل البوليس، وفرض عليهم توقيف الاجتماع، ولما رفع النقابيون الجلسة وخرجوا من المقرّ ألقي عليهم القبض بتهمة "التجمهر في الشارع". وفي سيارة أحد المنضالين وجدت مناشير تدعو الى اضراب بشكل قانوني. حكم عليه بسنة سجنا.

ان النظام يتغطى بالليبرالية، ويمنح برلمانا، وبلديات. في حي القصدير بالدار البيضاء ألتقيت بمناضل، حكى لي أنه تم ايقافه خلال الانتخابات التشريعية، تحت تهديد مسدس، بينما تم تبديل البطائق داخل صندوق الانتخاب. وقدم دعوة، غير أن القضية لم تعرف أى تبعات.

أئمة المساجد ورؤساء البلديات يخلعون من مناصبهم. النواب يعتدى عليهم. ويستمرّ انتهاك حتّى الحقوق الديموقراطية الموجودة في الدستور. كل هذه الاشياء تمدّ جذورها داخل الحياة الاجتماعية بأسرها.

أعطاني شاب مغربي شعوره قائلا: "هنا، الفوضى. لا ندرى على ماذا يقف الوضع، اذ بامكانه أن ينهار بين عشية وضحاها".

عندما انهار النظام الايراني هزّ الامل كل البلاد. فالاعتداء المستمرّ على مستوى معيشة الجماهير الهزيل يعطي بالنتيجة: المقاومة. التغييرات التي يقدم عليها النظام تنمي الغضب. ويجد السخط تعبيره من خلال النضال النقابي الذى يتقوى ويتجذر. ولكنه لازال لم ينعكس على المعركة السياسية■



الأقتصاد المغـــربي في مأزق

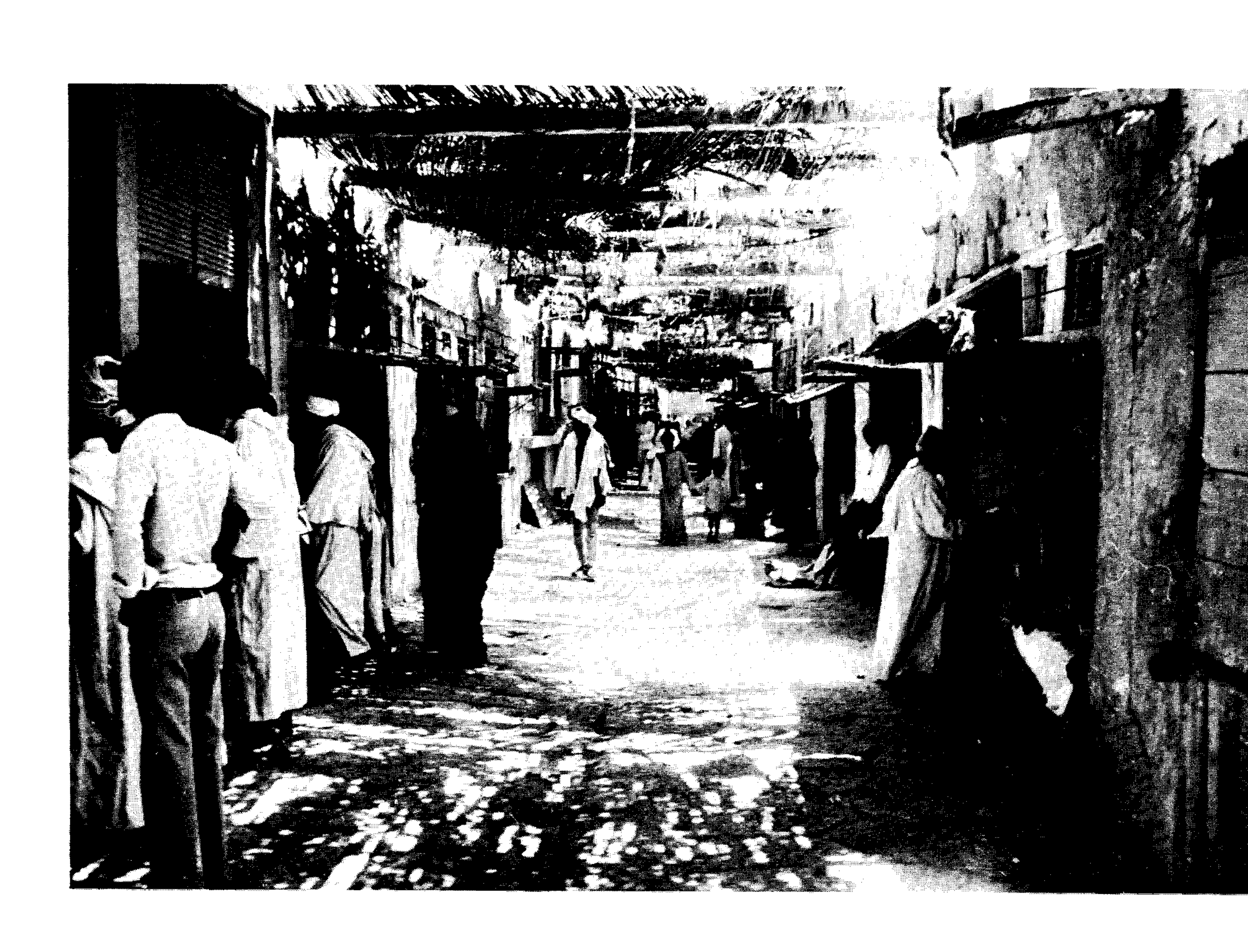
بيير فيـــدو

بعد الحماس الذى خلفته "المسيرة الخضراء"، يعاني الاقتصاد المغربي أكثر فأكثر، من مخلفات حرب الاستنزاف في الصحراء وعواقبها السياسية والاجتماعية.

لقد كانت سنة ١٩٧٧، سنة سيئة بالنسبة للزراعة المغربية بسبب قلة الامطار، وانخفضت نسبة الزيادة في الانتاج الداخلي الخام من ١٠٪ الى ٥٫٠٪ وارتفع العجز في الميزان التجارى من ستة الى ثماني مليار درهم، كما انخفضت نسبة تغطية الواردات من ٤٨ الى ٤٤٪. أما توازن ميزان الاداءات فلم يتم الحفاظ عليه الا بفضل المعونات الخارجية. وقد ارتفعت نسبة الزيادة في الاسعار من ٨٫٥٨٪ سنة ١٩٧٦ الى ١٢٫٥٢٪، في حين أن أسعار البيع بالجملة بالنسبة للمواد الغذائية قد ارتفع بنسبة ١٥٫٥٩٪ الشيء الذى يمس بشكل خطير مستوى معيشة الفئات الفقيرة. وسجّل قطاع المناجم الذى يحتل مركزا أساسيا في الاقتصاد المغربي تراجعا خطيرا نتيجة انهيار الاسعار في السوق العالمية، مما أدى الى اغلاق بعض المناجم.

ولقد تطرق التقرير السنوى لبنك المغرب لهذه الازمة العامة، وسجّل أن الاقتصاد المغربي يعاني من التقاعس، الشيء الذى اضطره الى اللجوء الى القروض الخارجية، كما سجّل أن ميزانية التسيير قد التجأت الى اجراءات التقشّف لحماية التوظيفات.

وجاء خطاب الملك، يوم ٦ يونيو ١٩٧٨، والذى قدم من خلاله التصميم الثلاثي، ليعترف رسميا بخطورة الاوضاع الاقتصادية التي أدت اليها السياسة اللاشعبية الراهنة، والفوارق الطبقية الشاسعة التي ولّدتها، وليحاول في نفس الوقت تبرير هذه الاوضاع، وايجاد مناخ "درامي" لتمرير السياسة التعسفية



الجديدة، التي لا تأتي في النهاية بأى علاج، بل تعمل على تكريس الازمة والسقوط في التناقض الصارخ مع نفسها.

فجوهر "التصميم الثلاثي"، يرتكز على ضرورة تحقيق وقفة في الاقتصاد الوطني بحجة أن نموا سريعا سيزيد في الديون والتبعية للخارج. ومن تم ضرورة نهج سياسة تقشفية صارمة، وتخفيض الواردات بنسبة ٢٠٪ وذلك بمنع استيراد البضائع من الخارج، وتشجيع السياحة لجلب العملة الصعبة.

التقشف والارتجال

وتناقض هذه السياسة الرسمية مع نفسها، تناقض واضح. فالمرافق الحيوية للاقتصاد الوطني (من زراعة ومناجم وصناعة تحويلية) جعلها النظام تخدم أساسا مصالح السوق الخارجية، في حين أنه يريدها أقل نشاطا خلال السنوات الثلاث من التصميم حتى لا تزيد في التبعية. وفي الوقت الذى يعمل فيه على حرمان البلاد من صناعة وطنية تلبي الحاجيات الاساسية في التجهيز والتنمية، فانه لا يريد استيراد التجهيزات والالات من الخارج، ويريد في نفس الوقت تجديد التجهيزات والزيادة في مردوديتها... كيف يريد النظام تعويض النقص الكمي والنوعي في الاطر في الوقت الذى تهيمن فيه سياسة فوضوية نخبوية لا ديموقراطية على التعليم في مختلف مستوياته؟ كيف يمكنه تعويض مداخل الضريبة على الواردات، بالرغم من الزيادات الباهضة في الضرائب بدعوى التضامن الوطني؟

وفي الوقت الذى يدّعي فيه النظام العمل على الحد من التبعية للخارج، ها هو يقترض في نفس السنة (١٩٧٨) ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون دولار لدى مجموعة من الابناك الاجنبية من بينها بنك أمريكا، وبنك مونريال، ويقترض ٥٦ مليون دولار لدى صندوق النقد الدولي، وكذا ما يعادل ٢٠٠ مليون دولار من اليابان...

فكان اذن من الطبيعي أن تأتي سنة ١٩٧٧، لتأكد استفحال الاوضاع الاقتصادية العامة، ولتسجّل نتائج تزداد سوءا على سوء. فلقد انخفضت مرة أخرى نسبة الزيادة في الاستثمارات العامة والخاصة، انخفاضا في مجموع الرأسمال الخام الثابت بنسبة ١٤٪، بينما استمر الميزان التجارى في العجز رغم تحسن ضئيل. وسجّلت الميزانية العامة عجزا قدره ثمانية مليار درهم..

أما ميزانية ١٩٧٩، فانها لم تعرف التوازن، رغم الضرائب الجديدة — تحت شعار "التضامن الوطني" — والتي ترتفع مداخيلها الى ٢٥٠ مليون درهم. فلقد ازدادت مصاريف التسيير بنسبة ٢٠،٦٪ والديون العامة بنسبة ١٦٠،٩٪، في حين أن المداخيل لم ترتفع الا بنسبة ١٣،٠٦٪، وظلت في مجملها أضعف من مجموع المصاريف بنسبة ١٠٪.

وكان لسياسة التقشف المزعومة نتائج خطيرة على عدة مرافق حيوية، وفي مقدمتها قطاع المعادن الذى عانى من الركود والتقاعس، وقطاع البناء الذى كان ينجز ثلاثة أرباع أعماله في اطار تلبية الحاجيات العمومية والتي تم تقليصها بدعوى التقشف أيضا، وترتب عن ذلك أزمة في كل الصناعات التابعة للبناء. أما الصناعات الكهربائية فلقد شهدت انخفاضا في أعمالها سنة ١٩٧٩ بنسبة ١٠٪، وتقف أمام آفاق سوداء بالنسبة لسنة ١٩٨٠، كما ترتب عن انخفاض القدرة الشرائية لاوسع الجماهير، عجز اضافي بالنسبة للصناعات الغذائية. أما قطاع السياحة الذى أعطته السياسة اللاشعبية باستمرار الاسبقية، فلقد سجّل في النصف الاخير من سنة ١٩٧٩، انخفاضا في عدد السواح بنسبة ٢٢٪.

ونتج عن تقليص الواردات واقتصارها على قطع الغيار وبعض المواد المصنعة فقط، تهديد بانقراض المخزونات.

وهكذا تشهد السوق الداخلية تقاعسا عاما، كتجسيد لاستفحال الازمة الاقتصادية. واذا ما أخذنا كمثال على ذلك مبيعات السيارات التي تعتبر مقياسا للنشاط الاقتصادى، فاننا نجدها قد انخفضت بمعدل ٢٠٪، وبنسبة ٤٠٪ فيما يخص الشاحنات والسيارات ذات المصلحة العامة.

النضالات الاجتماعية

لقد كان من الطبيعي اذن أن تنعكس هذه الاوضاع الاقتصادية المالية المتردية، والتي تزداد سوءا على سوء رغم الاجراءات الحكومية الارتجالية، على الوضع الاجتماعي بالمغرب.

وبالفعل، فان الاضرابات العمالية قد تزايدت خلال السنتين الاخريتين، وشملت أهم المؤسسات المرتبطة بالدولة: المكتب الشريف للفوسفاط (٢٢٠٠٠ عامل)، مكتب التسويق والتصدير (٢٠٠٠)، ومعمل تكرير النفط "لاسامير"، وكذلك قطاع التعليم بمستوياته الثلاث.

ولقد تركزت جل المطالب حول الزيادة في الاجور والتعويضات العائلية، وحول مشاكل السكن الذى تضاعفت تكاليفه ثلاث مرات في ظرف ٥ سنوات.

وبموازاة مع هذه الحركة النضالية الاجتماعية، فلقد تزايد نشاط المعارضة الديموقراطية، كما أن بعض القوى الثورية المغربية تعبّر عن مواصلة الخط السياسي للمهدى بنبركة. وهي تفضح الاعتقالات التعسفية، وتؤكد على خطورة عواقب الازمة الاقتصادية على أوضاع الشعب المغربي عامة.

أما ملك المغرب، فلقد تلقى بارتياح القرار الامريكي بتزويده بالاسلحة، بالرغم من أن هذا القرار يرتبط نظريا بضرورة فتح الحوار حول مستقبل الصحراء. كما عبر من جهة أخرى عن ارتياحه لقرار فرنسا بتزويده بالصواريخ أرض — جو التي تصنعها شركة "طومسون — ماترا"، ورفع قيمة مساعدتها العسكرية المباشرة الى ٤٧، ٣١ مليون فرنك.

لكن السؤال هو: هل هذا هو الطريق السليم لاخراج الاقتصاد المغربي من المأزق الذى يتيه فيه؟ ■

تطور الحركة النقابية العمالية المغربية

ميشال فواران

حين تم ادخال مياكل الاقتصاد الرأسمالي في المغرب من طرف الاستعمار، فان هذا الاخير قد استحود في نفس الوقت على كل القطاعات الاقتصادية الحيوية للبلاد.

ومن بين النشاطات الاقتصادية للاستعمار، كانت بلا شك الصناعة المعدنية، أكثرها أهمية وربحا للرأسمالية الاوروبية. فمنذ بداية هذا القرن، استولت المجموعات المالية البلجيكية والامريكية وبشكل خاص الفرنسية، على الثروات المتعددة للتراب المغربي. وبموازاة ذلك، اهتم الرأسمال الاجنبي بالصناعات التحويلية ذات الربح السريع، والمعفاة من كل كلفة، والتي تخدم الاهداف الاقتصادية العاجلة.

ان هذا النشاط الاقتصادى السريع الفائدة، لم يكن ممكنا دون الاستخدام الكثيف ليد عاملة محلية تخضع للشروط القاسية للعمل. اذ أن تشريع العمل الذى سنّه الاستعماريون لعمال الدول الاستعمارية، لم يأخذ في الحسبان وضعية العمال المغاربة الخاضعين لتعسف واستغلال أرباب العمل.

بيد أنه، في المناجم، وأغلب القطاعات الاخرى، فان محاور عمالية مغربية بدأت تتكون وتشارك شيئا فشيئا في العمل النقابي، في حين أن استلام السلطة من طرف الجبهة الشعبية في فرنسا، والنضالات التي خاضتها الطبقة العاملة الفرنسية في تلك الفترة، خلقا مناخا ساعد على تقوية النضال النقابي في المغرب.

● في ديسمبر ١٩٣٦ صدر قانون تم بموجبه منح حق التنظيم النقابي لعمال الدول الاستعمارية فقط. ومنع العمال المغاربة من الانتساب الى نقابة فرنسية.

منذ ذلك الوقت بدأت الحركة الوطنية تدفع في اتجاه تكوين نقابات سرية، هذه المبادرة التي ردّ عليها أرباب العمل والاقامة العامة بالقمع والتسريح الجماعي للعمال.

حزب الاستقلال، الحزب الرئيسي كان قد منع على أعضائه الانتساب الى منظمات النقابة الفرنسية: الكونفدرالية العامة للشغل (السي، جي، تي) التي كانت قد تم حظرها سنة ١٩٤٠، وأعيد



تكوينها سنة ١٩٤٣.

● وفي سنة ١٩٤٣، تم توحيد كل هذه المنظمات داخل اطار واحد: "الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية في المغرب" الذى انخرط فيه العمال المغاربة رغم المنع الصادر عن القوانين الاستعمارية.

وسيعرف الاتحاد العمالي المذكور توسعا مهما في صفوفه عندما أعطى حزب الاستقلال، سنة ١٩٤٨، توجيهاته لاعضائه وأنصاره بالانخراط في هذا الاطار النقابي، الذى ارتفع عدد أعضائه من ٣٠٠٠٠ سنة ١٩٤٥ الى ١٠٠٠٠٠ سنة ١٩٤٨، وأغلبيتهم الساحقة من المغاربة (٤/٥).

● خلال المؤتمر السادس للنقابة سنة ١٩٥٠، صدرت ملتمسات تدين الاستعمار بشكل واضح، وترفض الحماية. وابتداءا من سنة ١٩٥٣، شارك العمال في الكفاح المسلح في المراكز الحضرية.

● عشية الاستقلال وفي ظروف شبه سرية، وبالتحديد في ٢٠ مارس ١٩٥٥ تأسس "الاتحاد المغربي للشغل"، النقابة التي أطرت الطبقة العاملة المغربية في كافة القطاعات الاقتصادية، والتي اصبحت لها في نهاية ١٩٥٩، ٢٤ فيدرالية هامة معززة بالشبيبة العمالية المغربية التي تأسست بدورها في سنة ١٩٥٧.

● خلال فترة حكومة عبدالله ابراهيم (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، فرضت النقابة العديد من مطالبها. غير أن مشاركة اليسار في الحكومة في ظروف صعبة، كانت السبب الرئيسي لازمة الاتحاد المغربي للشغل.

ان المكاسب التي حققها الاتحاد المغربي للشغل في تلك المرحلة، عوض أن تستعمل لشحذ وتجذير الوعي الطبقي لدى العمال، عملت بالعكس، على تغطية طبيعة النظام.

● في مارس ١٩٦٠، استطاع حزب الاستقلال تكوين نقابة عمالية أخرى: "الاتحاد العام للشغالين المغاربة"، ورغم قلة أهمية هذه النقابة، الا انها لعبت وتلعب دورا سلبيا بتسريبها للتحاليل الرجعية البورجوازية في صفوف الطبقة العاملة. في نفس السنة، وفي شهر ماى أقيلت حكومة عبدالله ابراهيم التي علّق عليها العمال ومجموع الجماهير الشعبية آمالهم...

● وفي الوقت الذى تجلت فيه سياسة النظام التابعة للاستعمار الجديد باكثر وضوح، سلكت قيادة الاتحاد المغربي للشغل، سلوك التخاذل والتراجع حينما وجهت ندائها للعمال للنضال من "أجل الخبز" والابتعاد عن الامور السياسية.

أيضا، في بداية الستينات، حينما تعرض اليسار المغربي للقمع، أقرت قيادة الاتحاد المغربي للشغل اختيارها النهائي عندما جمّدت اضرابات هامة، وفضلت الغياب التام خلال أحداث مارس ١٩٦٥.

بالفعل، فان المحجوب بن الصديق، صانع هذه السياسة، والذى يوجد على رأس النقابة، يمارس سلطة مطلقة عن طريق جهاز مكوّن من رجال يخضعون له، عملوا على خنق كل ديموقراطية داخلية، ثم على قمع كل العناصر المعارضة.

لذلك، شهدت النقابة تقليصا كبيرا في حجم المنتسبين لها. فبعد أن كان عدد أعضائها ٦٠٠٠٠٠ سنة ١٩٦١، أصبح هذا العدد سنة ١٩٧٤ أقل من ٢٥٠٠٠.

أمام هذا الوقع المشار اليه، اصبح يتعلق الامر بالنسبة للطبقة العاملة المغربية، وبالدرجة الاولى، كسر هذا الطوق واستعادة التقاليد النضالية التي هي تقاليدها.

● سنة ١٩٧٧، ظهرت عدة نقابات وطنية في مختلف القطاعات (الفوسفاط، السكك الحديدية، الصحة) وتكوّنت نقابات أخرى خلال ١٩٧٨ و١٩٧٩ (التبغ، المخابز ...الخ). وتوّج هذا المسلسل بالحدث الهام والذى تجلى في تأسيس الكونفدرالية الديموقراطية للشغل التي مثلت خاتمة سيرورة نضالية طويلة للمناضلين النقابيين داخل اطار الاتحاد المغربي للشغل. والذين اختاروا تكريس كل مجهوداتهم للدفاع الحقيقي عن العمال بدل انهاك طاقاتهم في صراعات داخلية غير مجدية ضد البيروقراطية المتواطئة مع النظام.

نضالات وقمع

ان مختلف النضالات التي قادتها الكونفدرالية الديموقراطية للشغل منذ تأسيسها في كل أنحاء البلاد، والتي شملت كافة قطاعات النشاط الاقتصادى، ان هذه النضالات وضعت عمليا حدّا لما أسماه النظام بـ"السلم الاجتماعي".

ان حركة الاضرابات الواسعة هذه زعزعت النظام وأجبرته على كشف طبيعته الحقيقية وحدود "ديموقراطيته"، ملتجئا لاسلوب قمع العمال الذين يناضلون للدفاع عن مطالبهم وتحسين ظروف حياتهم وعملهم. وبلغ القمع الشرس أوجه خلال اضراب يومي ١٠ — ١١ أبريل ١٩٧٩ في قطاعي التعليم والصحة العمومية.

وقد سبق هذه الاضرابات تعبئة الجهاز القمعي، وبدئه في الحركة لصرف العمال عن متابعة الاضراب. الا أن الاضرابات نجحت نجاحا تاما.

وهكذا تم اعتقال أزيد من ٢٥٠٠ عامل مع تفتيش بيوتهم. وتعرض بعض المناضلين النقابيين للضرب والجلد، وآخرين حلقت رؤوسهم... كما تم طرد أزيد من ألف من العمال والمعلمين والاساتذة والموظفين، وقدم مئات من المناضلين النقابيين الى المحاكم بحجة شن الاضراب وصدرت في حقهم أحكام بالسجن وبدفع غرامات. أما تلاميذ المدارس الذين تظاهروا تأييدا للنقابيين فلقد تم اعتقالهم وتعذيب البعض منهم.

ان القمع يشمل كل مواطن يطالب بحقوقه سواء منها النقابية أو السياسية، بما فيهم المنتخبين في البلديات. ما هي جريمتهم؟ المشاركة في الاضراب أو مساندة المضربين... من بين الضحايا

الشاب محمد كرينة. يقول بهذا الصدد "الكتاب الابيض" الذى أصدرته الكونفدرالية الديموقراطية للشغل (دار النشر المغربية ١٩٧٩) :

"محمد كرينة، ككل مناضل في الشبيبة الاتحادية، شارك مشاركة فعالة في الاضراب الوطني للتضامن مع الشعب الفلسطيني يوم ٣٠ مارس ١٩٧٩ الذى شنته الكونفدرالية الديموقراطية للشغل. هذه المشاركة التي استشهد على اثرها.

لقد بدأت أجهزة القمع في البحث عنه يوم ٥ أبريل ١٩٧٩، واعتقلت أخته الصغرى وعذبتها بوحشية لكي تسلمه الى الشرطة. بعد أيام، اختطف محمد كرينة من القسم الداخلي لثانوية الخوارزمي، وسلّم لجهاز التعذيب في أكادير. وخلال أيام أشبعه جلادوه بالضرب الوحشي حتى شل. قدّم الى قاضي التحقيق في حالة يرثى لها. ثم أدخل الى السجن، وازدادت حالته الصحية تدهورا. تابعت سلطات السجن رفضها لعلاجه. أحد رفاقه في السجن هو الذى حمله على أكتافه لايصاله الى قاعة المحكمة. حكم عليه بأربعة أشهر سجنا. استشهد يوم ٢٤ أبريل ١٩٧٩".

يوم ٨ ماى، مناضل آخر: مصطفى قصطل، الكاتب العام لفرع النقابة الوطنية للتعليم بأبي الجعد، ينتحر احتجاجا ضد المساس بالحريات النقابية والديموقراطية.

في قطاع الصحة العمومية، تم اعتقال ٥٤ عاملا وموظفا، قدم ٢٦ من بينهم أمام المحاكم، كما فصل ٩٩ مستخدما في الصحة عن عملهم، وأوقف ٧٩ آخرين.

في قطاع التعليم كانت الحصيلة أثقل: اعتقال ٢٠٤ معلم وأستاذ وتقديمهم للمحاكمة. اعتقال ٣٠٨ أطلق سراحهم فيما بعد. على اثر هذه الحملة القمعية تم أيضا فصل ٧٠٨ من وظائفهم.

وهكذا وجدت مئات العائلات نفسها مجردة من كل شيء ومهددة في قوتها اليومي، وهي اليوم تستمر في مجابهة هذه الظروف القاسية، بفضل العمل التضامني المنظم من طرف الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، لكن هذه المساعدة تظل في محدوديتها غير كافية.

ما هي الاسباب الحقيقية لحركة الاضرابات هذه، والتي يصنّفها النظام على أنها "سياسية"؟ تجيب الكونفدرالية الديموقراطية للشغل عن هذا السوءال، قائلة:

"ان نهج السياسة الاجتماعية ــ الاقتصادية اللاشعبية في اطار "الليبيرالية"، بدون مراقبة وبدون معاقبة الرشوة والاستغلال المطلقي العنان، توءدى اليوم الى الظلم الاجتماعي. (...) وباعتراف الجميع، بما فيهم المسوءولين الحكوميين، فان هذه السياسة تعكس نفسها في تقهقر الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتقوية الفوارق الطبقية. بعض الموءشرات المستمدة من الاحصائيات الرسمية نفسها، تبيّن بوضوح خطورة الوضعية. والتمسك بنفس السياسة أصبحت نتائجه لا تطاق:

ــ البطالة (والبطالة المقنعة) تمسّ مليوني مواطن، أى ما يقرب من ٥٠٪ من المنتجين.

ــ في سنة ١٩٧١، ٥٪ من السكان المحظوظين تنفق لاستهلاكها ٨٣ مرة ما ينفقه ٥٪ من المسحوقين.

ــ الفارق بين الاجور المنخفضة والاجور المرتفعة تجاوز ١ على ٣٠٠، بينما نفس الفارق في بداية الستينات كان يقارب ١ على ٥٠ (المصادر من الكتاب الأبيض ــ دار النشر المغربية ١٩٧٩).

النظام يخرق قوانينه

يجب الاشارة هنا الى أن الدستور، القانون الاساسي للدولة المغربية، المنشور في الظهير ٠٦١ ــ ٧٢ ــ ١ بتاريخ ٢٣ محرم ١٣٩٢ (١٠ مارس ١٩٧٢) يوضح في الفصل ١٤ بأن: "حق الاضراب يبقى مضمونا". لكن عدة مئات من المواطنين اعتقلوا وحوكموا وسجنوا لمجود أنهم قاموا باضراب. وهذه الممارسات تتناقض مع الدستور نفسه.

أما الفصل الخامس من القانون رقم ٢ ــ ٥٧ ــ ١٤٦٥ بتاريخ ١٥ رجب ١٣٧٧ (٥ ــ ٢ ــ ١٩٥٨)، فيعطي امكانية اصدار عقوبات خارجة عن الضمانات التأديبية في حالة توقف عن العمل في جو من عدم الانضباط وبدون تنظيم نقابي. والحال، أن اضراب ١٠ ــ ١١ أبريل قد تم في اطار مشروع ومعترف به كتنظيم نقابي يدافع عن المصالح المادية والمعنوية للمنتسبين اليه.

يجب التذكير أيضا، بالفصلين الثالث والتاسع من الدستور: "الاحزاب السياسية، والتنظيمات النقابية، والمجالس العمومية، والغرف المهنية تتعاون في تنظيم وتمثيل المواطنين. ولا يمكن أن يوجد حزب واحد".. "الدستور يضمن للمواطنين: حرية التجول والاستقرار في كافة أنحاء المملكة، حرية الرأى، حرية التعبير بكل أشكالها وحرية التجمع، حرية تكوين الجمعيات، والانتساب الحر الى أية منظمة نقابية أو سياسية".

أمام عجزه على مواجهة الوضعية، التجأ النظام الى العنف، خارقا بشكل سافر القوانين الدستورية التي وضعها هو بنفسه. وبما أن الفصل الخامس ينص على: "أن كافة المغاربة متساوون أمام القانون" فان المطروح هو تطبيق هذا الفصل بدون تمييز...

ان اصرار الرجعية المغربية على التمادى في استعمال كل الوسائل لضرب الكونفدرالية الديموقراطية للشغل ليحمل أكثر من دلالة، اذ أن الكونفدرالية هي بكل تأكيد بديل تنظيمي تاريخي في خدمة الطبقة العاملة، وليس مجرد "انشقاق أو تقسيم" كما يدعي البعض، كما أن النضالات الشجاعة التي خاضتها وتخوضها، تندرج في مسلسل اعادة هيكلة الحركة النقابية المغربية على أسس تقدمية ومناهضة للامبريالية. ■

العمال المهاجرون و"الوداديات"

كلود ماتيو

ان هجرة العمال المهاجرين الى فرنسا التي ابتدأت مع عهد الحماية، قد عرفت نموا ملحوظا في بداية الستينات. ويبلغ حاليا عدد المهاجرين في أوروبا ٥٥٣٠٠٠ من بينهم ٢٧٠٠٠٠ يوجدون في فرنسا (١). وأغلبهم من أصل فلاحي، وهذه الظاهرة تعتبر نتيجة مباشرة للوضع الاقتصادى والاجتماعي والسياسي السائد في البلد الام.

ان الاجراءات المتخذة من طرف النظام المغربي خلال العشرين سنة الماضية، قد عملت على خلق "اوليغارشية" حقيقية، استحودت على أراضي المعمرين وكل الاراضي الخصبة ذات المنتوجات الجيدة التي تصدر الى الخارج.

ان النتيجة المباشرة لهذه السياسة التي يصفها البارودى بعملية "تحطيم الرصيد الفلاحي"، هي الهجرة المكثفة للفلاحين المسلوبين من أرضهم، نحو أوروبا، أو نحو المدن الكبرى بالمغرب. ولا شك أن النمو الاقتصادى الذى عرفته أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، والحاجة المتزايدة لليد العاملة التي ترتبت عنه، قد وجد تربة خصبة في جمهور هوءلاء الناس المحرومين من الارض والعمل، مضافا اليهم جمهور العاطلين والشباب المطرود من المدارس.

وهكذا، توافدت على البلاد مئات من ممثلي الشركات الاجنبية (والفرنسية منها على الخصوص) "لاختيار" اليد العاملة من أجل تشغيلها في شركاتهم، كما نمت تبعا لذلك، المتاجرة والرشوة، بحيث أن مجرد التسجيل في قوائم الانتظار كان يكلف مائة درهم، في حين أن الحصول على جواز السفر كان يقتضي دفع رشوة قد تبلغ ٣٠٠٠ درهم.

ان هوءلاء الالاف من العمال الذين تم تصديرهم بهذه الطريقة، أى بدون أية ضمانة، هم المهددين اليوم بالقوانين التعسفية الجديدة حول الهجرة في أوروبا.

وفي الوقت الذى يطرح فيه العديد من روءساء الدول، في مناقشاتهم مع الحكومة الفرنسية، المشاكل الخطيرة التي يتعرض لها عمال بلدانهم المهاجرين، فان السلطات المغربية تتجاهل كامل التجاهل هذه المشاكل. فالحسن الثاني الذى اقام عدة أسابيع في فرنسا، لم يتناول لا من قريب ولا من بعيد مشاكل العمال المهاجرين المغاربة بفرنسا.

ان العمل الوحيد الذى تقوم به الحكومة المغربية تجاه مشاكل الهجرة هو من جهة تشجيع جلب العملة الصعبة عن طريق شبكة من وكالات "البنك الشعبي" بالمغرب وفي الخارج. ومن جهة ثانية محاولة "تأطير" العمال عن طريق القنصليات والسفارات أولا، وعن طريق "وداديات العمال والتجار المغاربة" ذات الطابع البوليسي والتي تم تأسيسها سنة ١٩٧٣.

ان السلطات المغربية قد استهدفت من وراء تأسيس هذه "الوداديات" الاقبال على عملية تأطير بوليسي واسعة النطاق، وذلك لسببين أساسيين:

● تطور وعي العمال المهاجرين بحالة الاستغلال المزدوج الذى يتعرضون له، واقبالهم على الانخراط بشكل متزايد في النضالات النقابية التي تخوضها الطبقة العاملة في البلد المستقبل. ومع تواجد المنظمات السياسية التقدمية المغربية في المهجر، فان هذا الوعي الاجتماعي، قد أخذ يتطور نحو وعي سياسي يكشف عن الاسباب الحقيقية للهجرة، والتي تكمن أساسا في السياسة التبعية التي ينهجها النظام المغربي. وان تعمّق هذا الوعي بشقيه النقابي والسياسي كان من شأنه أن يرعب الطبقة الحاكمة التي حرست منذ الاستقلال الشكلي على خنق أبسط الحريات الديموقراطية.

● الوضع السياسي في ذلك الظرف، والذى كان عاملا حاسما في خلق "الوداديات". فخلال صيف ١٩٧٣، وفي الوقت نفسه الذى انعقد فيه المؤتمر التأسيسي لـ"لوداديات"، كان الشعب المغربي، وقواه المناضلة، يتعرض لحملة قمعية لم يسبق لها مثيل.

لقد كان النظام المغربي، آنذاك يعاني من عزلة تامة على الصعيدين الداخلي والخارجي، بعد أن تعرض لمحاولتين انقلابيتين (يوليو ١٩٧١ وغشت ١٩٧٢) هزتا أركانه وزادتا في ضعفه. كما عمل المد النضالي الجماهيري المتصاعد على تعميق هذه العزلة والضعف على المستوى الداخلي. فشرع النظام في حملة قمعية هيستيرية لم يسبق لها مثيل: منع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، حظر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، تقديم مئات المناضلين للمحاكم، صدرت في حقهم أحكام قاسية بما فيها العديد من الاحكام بالاعدام. وكان ضمن المعتقلين عشرات المهاجرين، من بينهم المناضل اخيش الحسين، عامل مهاجر بهولاندا، والذى حكم عليه بثلاثين سنة سجنا..



المناضل اخيش الحسين

في هذا الظرف بالذات، جندت جميع الوسائل للتمجيد بفضائل صاحب الجلالة الذى يهتم بمشاكل "رعاياه" في الخارج، ويقدم لهم "الوداديات" لمساعدتهم على حل مشاكلهم... لكن الهدف الحقيقي من وراء هذه العملية كان واضحا منذ البداية. ان الامر يتعلق ب"تأطير الجالية المغربية في الخارج والحيلولة دون أن تمسّها العدوى" على حد تعبير سفير المغرب بفرنسا آنذاك، أى بمعنى آخر مراقبة كل التحركات النقابية أو السياسية التي يمكن أن يشارك فيها المغاربة، ورشم كل العناصر النشيطة. ولقد أكدت الاحداث بسرعة هذه الخلفيات والنيات المبيّتة.

فمنذ تأسيسها، اشتهرت "الوداديات" بعلاقاتها الحميمة والمشبوهة مع أرباب العمل، ومع النقابة الفاشية "سي. ايف. تي" (٢). وبلغ هذا التنسيق الثلاثي الى درجة أن العمال المغاربة يجبرون في بعض المعامل على الانخراط في "الوداديات" و"سي. ايف. تي" كشرط لا محيد عنه للحصول على العمل.

واستعملت "الوداديات" كل الوسائل الممكنة من تهديد وترهيب، لاجبار العمال على الانخراط. ففي فترة ما أطلقت اشاعة تقول بأن أى عامل مهاجر لا يمكنه دخول بلاده لقضاء عطلته الا اذا قدم للجمارك المغربية بطاقة العضوية في "الودادية"... وكان هذا مناسبة عند بعض مستخدمي الجمارك، لاستغلال العمال واختلاس بعض الدراهيم منهم كرشوة تسمح بالعودة الى البلاد....

وذا كان بعض العمال قد اغتروا بكل الوعود التي تقدمها لهم "الوداديات" كامكانية الحصول على قطع أرضية في المغرب، فان العديد من المهاجرين قد اكتشفوا الحقيقة، وذهب البعض منهم الى حد تمزيق بطاقة العضوية أمام المسؤولين.

ولقد انفضح دور "الوداديات" البوليسي بوضوح سنوات ١٩٧٦ و١٩٧٧ حين تم اعتقال العديد من العمال المناضلين في صفوف نقابة "سي. جي. تي" (٣) أو ممثلين نقابيين للعمال أو مرشحين لانتخابات الممثلين.

وهؤلاء العمال كلهم تم استدعائهم من طرف السفارة المغربية بباريس واستنطاقهم عن انتمائهم النقابي، وذلك بعد أن فشت بهم "الودادية" والنقابة العميلة "سي. ايف تي". وحين دخولهم الى المغرب لقضاء عطلتهم الصيفية، تعرضوا للاعتقال في أماكن سرية، دون أن يصدر في حقهم أمر رسمي بالاعتقال، كما أنهم مكثوا بهذه المعتقلات السرية عدة أسابيع تعرضوا خلالها للتعذيب والتنكيل. ولقد أكدت شهادات هؤلاء العمال — الذين آزرهم ودافع عنهم شارل ليدرمان المحامي لدى محكمة باريس — وجود معتقلات سرية لا تخضع لاية قوانين أو مراقبة قضائية.

وفي بلادنا — فرنسا — يتعرض هؤلاء العمال المهاجرين لشتى الممارسات القمعية واللانسانية، بدءا بالعنصرية، وانتهاء باجراءات الطرد التعسفية. واذا ما حاولوا تنظيم أنفسهم للدفاع عن حقوقهم يتم فورا اخبار القنصليات... لكن رغم هذا التعاون الوثيق بين السلطات المغربية والفرنسية فان العمال المغاربة قد تمكنوا، بمساعدة المنظمات الديموقراطية الفرنسية، من عزل الوداديات في بعض المناطق وأحيانا القضاء على تنظيماتها.

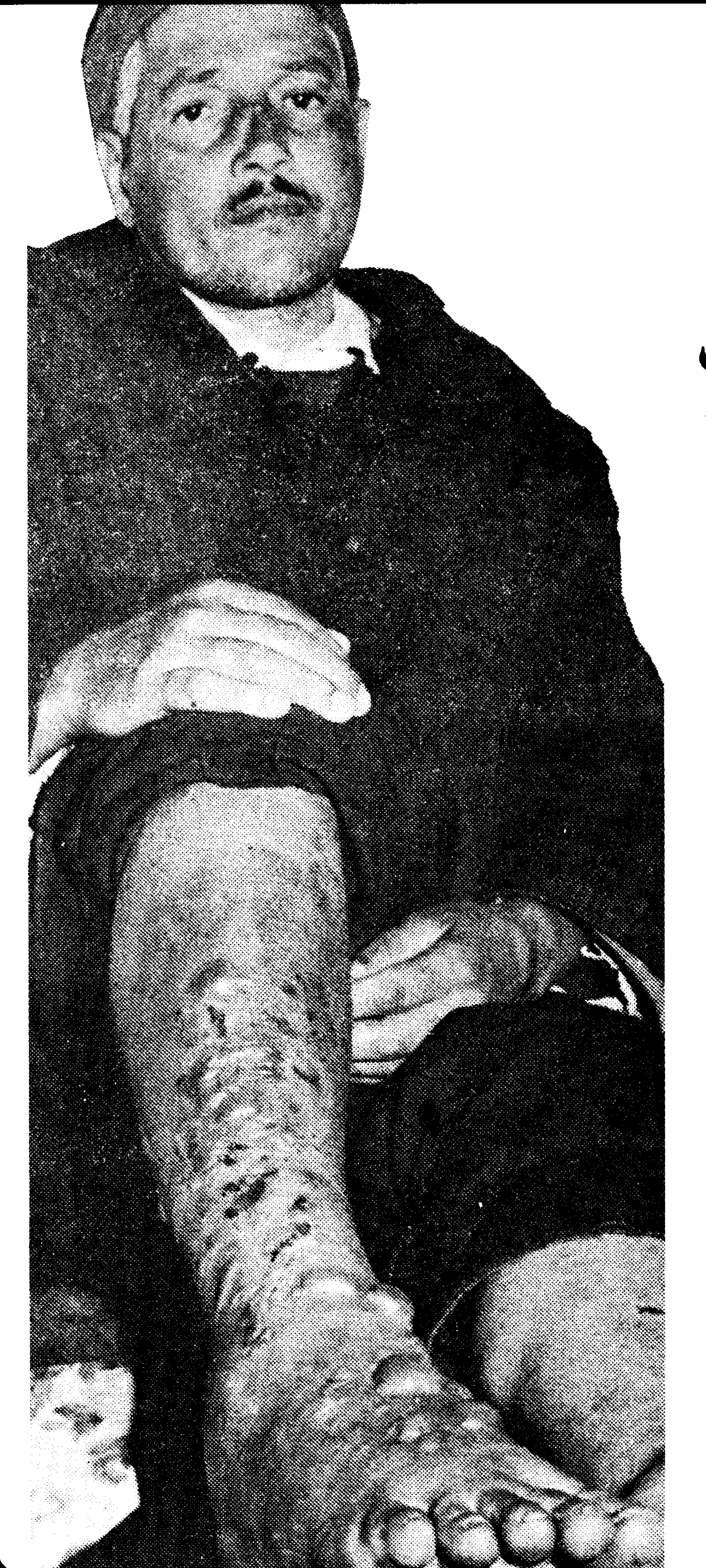
واذا كان الطابع البوليسي المفضوح للوداديات قد جعل البلديات في بعض الدول الاوروبية ترفض أى تعامل معها، وتمنعها من الحصول على مقراتها وقاعاتها، فان الامر ليس كذلك في فرنسا حيث تحضى الوداديات في بعض المدن برعاية البلديات وتتمتع بمقراتها... وبالتالي فان تضامن العمال المهاجرين والعمال الفرنسيين هو وحده الكفيل بالقضاء على هاته المنظمات البوليسية — الوداديات — التي تحضى بدعم الحكومة الفرنسية وممثليها. ■

---

(١) عبد الله البارودى — "المغرب: الهجرة والامبريالية" — سيكومور ١٩٧٨.

(٢) (سي. ايف. تي) الكونفدرالية الفرنسية للشغل سابقا والكونفدرالية الحرة للشغل حاليا، مشهورة بتواطئها مع أرباب العمل والبوليس.

(٣) (سي. جي. تي.) الكنفدرالية العامة للشغل.



شهادة عن التعذيب في المغرب

"عابر من دار المقري"

هذه مقتطفات من شهادة مناضل تم اعتقاله سنة ١٩٧٠، وقدم الى محاكمة مراكش في يونيو ١٩٧١ مع ١٦٠ من رفاقه في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.
وتكشف هذه الوثيقة بكل دقة عن المعاملة اللانسانية التي يعاني منها كل مناضل تقدمي داخل سجون النظام المغربي.
ان من واجب الرأى العام الديموقراطي التنديد بمثل هذه الاساليب الوحشية ومرتكبيها، والتضامن مع كل المعتقلين السياسيين المغاربة من أجل اطلاق سراحهم.

بالامس القريب، كان الخدم يصعدون بالاطباق النحاسية المحملة بالاكباش المشوية والمحمرة الى الوزير "المقرى"، ومن بعد الى الامراء والاميرات قبل أن تصبح "دارالمقرى" مسماة (بالشيفرة) عند الشرطة السرية بالمركز "ب. ف. ٢".

لم نر النور ليل نهار، لان عيوننا كانت معصبة بعصابات سوداء. كنا ممتدين جنبا الى جنب، كل واحد على غطائه المفروش فوق الاسمنت. ونشيد الطيور في الطبيعة وطقطقات خافتة للصحون المعدنية التي كنا نشرب فيها الحساء... كل هذه الاصوات التي كانت تبدو آتية من بعيد، كانت تؤذن بقرب وصول الجلادين وأصوات الحرس التي أصبحت معروفة لدينا مع مرور الزمن، كانت تأمر بتناول الفطور. فيستوى من كان قادرا على الاستواء، في صليل من القيود والسلاسل، لان الايدى كانت مغلولة. ثم تمسك يد بالكتف، تارة بلطف وأخرى بعنف، لتنبه الى وجود الصحن عند القدمين. والكثيرمنا كان يزدرد الحساء ليقضي على ذوق الصابون الذى أشرب له بالامس. والبعض منا لم تكن له شهية الاكل لاسباب ليس من الصعب تصورها، وآخرون كانت أذرعتهم مشلولة لانهم بقوا معلقين ساعات ولعدةأيام على التوالي حتى أن الحراس هم الذين يطعمونهم بأنفسهم. أما الذين سمعوا أو حتى عاشوا تجربة المناضلين الذين سبق لهم أن أنزلوا ضيوفا في هذه القاعة من الطابق الاول من دار المقرى الواقعة في مزرعة على بعد ٩ كلم من الرباط في طريق "زعير"، قد فرضوا على أنفسهم امساكا مطولا عن الطعام، آملين أن يغمى عليهم خلال التعذيب، ولو أن هذا الاغماء غالبا ما كان يتعذر بالرغم من قساوة التعذيب.

يرن الجرس الكهربائي وتهتز معه قلوبنا وأمعاؤنا وكل أعصابنا بنفس السرعة. انقضى الامر. لقد وصلوا. فلم يبق أى وقت للتفكير، ويحدث الفراغ في رؤوسنا والعدم في نفوسنا، كأننا من عالم آخر... وفي كل صباح كنا نتساءل بمنتهى الفزع والرعب: لمن "تقرع الاجراس"؟

لمن تقرع الاجراس؟

لم يكن لدينا في مواجهة هذا الموت البطيء الذى كان يرفض بكل خبث وتعنت أن يصل الى نهايته، الا عقيدتنا الثورية وعزيمتنا وايماننا الراسخ بالشعب والجماهير. وكان المرء يتمنى بدافع من غريزة البقاء التي يمليها علينا الجسد أكثر من العقل أن يقرع الجرس لغيره.

"انهض يافلان" يقولها بعض الحراس بنغمة من الاسى أحيانا وغالبا بنغمةالتشفي والتهكم. ثم يدير المفتاح في القفل الذى يثبت السلسلة في أحد قضبان النافذة. ثم صليل الحديد الرهيب يبتعد شيئا فشيئا مع خطوات المعذب المكبل الرجلين، حتى يتلاشى في الدروج الملتوية المؤدية الى القبو. ثم يرن الجرس مرة ثانية وثالثة، مرات متكررة حتى تبقى القاعة نصف فارغة.

وما خليط من الاصوات يندلع كالرعد من كل جانب: طرقات حادة تحدثها الهراوات عند ما تنزل بكل ما لدى الجلادين من قوة على أخمص الاقدام. وصيحات طويلة وصرخات وأنين وحشرجات وآهات وجعجعات تقسم يمينا أنها منبعثة من حنجرة جمل يمر عليها السكين.

أما الذين لم يقرع الجرس بالنسبة اليهم بعد، فقد كانوا يتكبدون نفسيا عذاب رفاقهم ولو كانوا يخبؤون رؤوسهم تحت الغطاءات. غير أن دورهم لايفتأ أن يصل، حيث كانت القضية دائما تنحصر في بعض الدقائق.

المجزرة المعتمة

والقبو كان معملا حقيقيا للتعذيب، يشتغل فيه الجلادون بتسلسل، كل واحد حسب اختصاصه. وكانت بسقف القبو حلقات مثبتة تتدلى منها حبال التعذيب. اليدان والرجلان موثقة وراء الظهر، معلقة بالحبل المدلى من الحلقة، والوجه متجه نحوالارض. عشرون انسانا كانوا يتركون في هذا الوضع لمدة ساعات متتالية كأكباش مهيأة للسلخ. وبعد أقل من خمس دقائق من بداية التعذيب كان أنين الالم يبدأ بالتصاعد، لان المرء كان يشعر أن ذراعيه تنفصلان عن جسده، وأن خناجر تطعنه وتمزق لحمه. وعند ما لاتبقى أى حلقة شاغرة للتعليق، يمدد المعذبون على مقاعد طويلة ويلفون بالحبال كي تثبت أجسادهم عليها بأحكام. وبعد ما يقيد المعصمان والرسغان والذراعان يعتنقان الركبتين المثنيتين، يدخل قضيب حديدى بين انثناء الذراعين والابطين، وبعد ما يرفع القضيب ويوضع على كرسيين أو على أى شيء يمكنه أن يحدث فراغ متر أو أكثر من العلو، يجد المعذب نفسه معلقا في الهواء، منثنيا على نفسه، وذقنه على ركبتيه، وقدماه متجهان نحو السقف، ورأسه نحو الارض.

وحينما يحتل كل واحد مكانه، يشرع في التعذيب بالماء والخرقة (الجفاف) والصابون والكهرباء، والضرب على أخمص الاقدام، وكان الضرب والجلد هو التعذيب المفضل لدى الجلادين الذين كانوا يجدون فيه نشوة هستيرية.

وذات صباح كان أحد الرفاق في قاعة الطابق الارضي التي تنفذ اليها جميع الاصوات المنبعثة من القبو قد بدأ في عد الضربات بالهراوة والصرخات التي كانت تصحب كل ضربة يتلقاها احد اخوانه، كان يعرف صوته جيدا، فوصل الى عدد ٢٧٥ قبل أن تغرورق عيناه بالدموع ... فاستمرت الضربات طويلا بعد ذلك، لكن الصراخ انقطع.

وبعد الجلد يأتي التبريد والخنق بالماء، فيرتفع المقعد الطويل من جهة القدمين لكي يصبح رأس وصدر المعذب المربوط على المقعد، منغمسين كليا في جفنة ماء، يبقى الرأس غارقا في الماء الذى يبدأ مستواه في الانخفاض بعد ٣٠ ثانية أو أقل. وحينما يشرب المعذب كمية لا بأس بها من خليط ماء وكريزيل وبول رجال الشرطة وقيأ من سبقوه الى الجفنة، يعيد الجلادون المقعد الى وضعه الاول لكي يصبح الرأس في الهواء الطلق. ولكن ما يفتأ المعذب أن يشهق حتى ينغمس رأسه في الجفنة من جديد، وبمجرد ما يستنفذ القليل من الهواء الذى تمكن من استنشاقه، سرعان ما يعود الى الاحتفال بصبره وعناده وروح تضحيته بشرب الكوكتيل تلو الكوكتيل حتى الانهيار التام، ثم يعود المقعد الى وضعه الاول، فتزعزعه يدان قويتان ليتقيأ المعذب ما ابتلعه من ماء ممزوج بالقادورات ثم الضرب على الاقدام ثم الكهرباء في الاذن وأصابع القدم والجهاز التناسلي.. ثم جفنة الماء من جديد، وأحيانا الجفنة والكهرباء في آن واحد، ثم الجلد من جديد وهكذا دواليك.

الخلود في الجحيم

أما الدرجة الثانية فهي التعليق على قضيب الحديد وكان آثره المباشر هو شل الذراعين والرجلين، ثم بطبيعة الحال، الضرب على أخمص القدمين والفخدين ثم الكهرباء الذى يصعق جسم المعذب الذى يهتز بقوة حتى يسقط على الرأس، لان قضيب الحديد لم يثبت باحكام على قاعدتيه، ولكن أقسى ما في العملية هو الخنق بالخرقة والصابون بحيث يوضع الجفاف على فم وأنف المعذب الذى يكاد يلفظ نفسه الاخير قبل أن تكف اليد الاثيمة عن ضغطها لتترك شيئا من الهواء يتسرب من بين خيوط الجفاف. لكن بمجرد ما يبدأ المعذب بالرجوع الى الحياة — وكم من واحد يناشد نفسه أن تذهب الى الموت — تفرغ اليد الاثيمة الماء من زجاجة على الجفاف وتحك الصابون الذى كانت قد ذرته عليه، ليعطي رغوته الكثيفة والمعذب آنذاك يبدأ في ابتلاع رغوة "التيد" بعد استنشاق الهواء. وحينما يحلو للجلادين أن يرفعوا الخرقة فكانهم فتحوا زجاجة الشامبانيا وتخرج رغوة الصابون كأنها حمم بيضاء لبركان ثائر، لان المجال الحيوى للمعدة والامعاء والرئتين الملتهبتين اضيق بكثير من ان تسع كل هذه الرغوة المتكاثفة.

وان الوطنيين والتقدميين والثوريين سيذهبون دوما روادا للفضاء في سفينة "آبولو" التي صنعتها لهم ايها الملك العصرى الذى يشجع العلوم والاداب والفنون. وأقول "آبولو" لان هذا هو الاسم الذى أطلقه جلادوك على الدرجة الثالثة، والاكثر همجية من كل عمليات التعذيب السابقة. حيث يبقى المعذب معلقا لمدة ساعات من ذراعية ورجليه بواسطة حبل كأنه كبش مذبوح ينتظر السلخ، وكأن ملايين السكاكين كانت تنغرز في لحمنا وتقطعه اربا اربا، وكل خلية من خلايا أجسادنا وكل ليفة من ألياف عضلاتنا كانت تتمزق تحت وطأة عذاب لايعرف حدا، وغالبا ما كان الضرب في "آبولو" تعذيبا مضادا لانه كان يحول آلام كل الجسم الى الاقدام وحدها، لكن الجلادين تفننوا في هذه العملية لدرجة أنهم كانوا يشرحون أخمص الاقدام المنتفخة بشفرات الحلاقة ويذرون الملح في الاخاديد المنهمرة بالدم ويروونها بالكحول. وبعد هذه المجزرة البربرية كانوا يستأنفون ضربهم وجلدهم على هذا اللحم البشرى الملتهب نارا والمسحوق سحقا، وكان الدم يتناثر تحت صدمة الهراوة الصاعقة على وجه الجلادين، الشيء الذى كان يضاعف من شراستهم وهياجهم، وكانوا يضيفون على المعلق الذى قد يبدو لهم (صلب الرأس)، كرة حديدية يزيد وزنها على ٢٠ كغ وكرسيا يجعل الذراعين يشكلان زاوية قائمة مع الضهر. وكانت الدقيقة الواحدة من التعليق في "آبولو" تبدو لنا خلودا في الجحيم.

وكانت تصل بهم وحشيتهم حتى الى جر تلك الاجساد المنهارة المتألمة، من الرجلين للصعود بها ورأسها يصطدم بكل درج. وعندما يتكدس المعذبون من جديد في الصالون، ولم يصل اليه أى ضجيج من الخارج الا نقيق الضفادع، كنا ننسى معه أنين يوم آخر من عذابنا.

وفي كل مساء، يأتي "الدكتور" الذى هو في الحقيقة ممرض، ضابط شرطة، يحمل اسم الحسوني... والذى كان يتبجح بأنه ساهم مساهمة فعالة في اختطاف واغتيال المهدى بنبركة، لمعالجة المعذبين، لتهيئتهم للعمليات التي كانت تنتظرهم في الغد. وغالبا ما كان الدواء أكثر ألما من الداء، اذ كانت الاقدام المنتفخة والمتقطرة بالدم تغمس في أوان من الماء الساخن، تشعر به كأنه حامض الكبريت، والافخاد تغرز بابر "البينيسلين" وضد "الطيطانوس" وضد التعفن... أما الضهر والبطن والصدر وأجزاء أخرى من الجسم الموسومة بالسياط والمكوية بجمرة السجائر والسيكار، فكان علاجها الوحيد هو الكحول الذى يحدث فيها التهابا اضافيا.

أما الممرض البيطرى، فحينما كان ينتهي دورته كان يعلن لنا بنغمة متواضعة خبيثة قبل أن ينسحب الى قاعة أخرى "هذا ما بوسعي أن أفعله لمعالجتكم. أما غدا في الصباح الباكر ان شاء الله فستعالجون بأكثر فعالية".

وبالفعل كان نشيد البلابل يعلن دائما وأبدا بدون انقطاع، يوم تعذيب آخر. وكنا نسمع نفس الصرخات ونفس الانين ونفس الخليط من الاصوات وذلك لمدة شهور متتالية لدرجة أننا كنا نسمع يوم الاحد — الذى كان يوم راحة بالنسبة لدينا كذلك — أبناء الحراس القاطنين بجوار بناية "دار المقرى" في مزرعة الليمون، يلعبون لعبة التعذيب ويقلدون استنطاقات رجال البحث، وصرخات مختلفة للمعذبين. لكن غالبا ما كنا نسمعهم في نفس الوقت يتشاجرون للتسابق على تمثيل دور المناضل المعذب.. ■

بيان من المعتقلين السياسيين بمناسبة فاتح ماي

يأتي فاتح ماى هذه السنة في ظروف تتميز بالمد النضالي الذى تطور ببلادنا خلال السنوات الاخيرة، حيث يعرف كفاح الجماهير الكادحة المغربية (اضرابات طويلة النفس شملت أوسع القطاعات ومختلف المناطق) نموا نضاليا كبيرا في مواجهة الغلاء الفاحش وتقلص فرص الشغل وتقليص الاجر واغلاق المعامل والطرد والسطو على أراضي الفلاحين والعديد من المشاكل الناجمة عن سياسة الاستغلال والتشريد والقمع وعن تنامي حدة الازمة الاقتصادية التي يعرفها النظام الرأسمالي التبعي ببلادنا.

وفي مواجهة هذا التصاعد النضالي عمد الجهاز الحكومي الى الارهاب والطرد والاعتقالات التعسفية والتعذيب الجسدى الوحشي كان ضحيتها المئات من العمال وموظفي الصحة والتعليم الذين طردوا من عملهم والمئات من المناضلين النقابيين ومن الفلاحين المناضلين من أجل الارض والذين زجّ بهم في المعتقلات والسجون ولفقت لهم تهم باطلة مستندة على قوانين موروثة من الاستعمار.

ان الحملات القمعية التي عرفتها بلادنا في السنوات الاخيرة لتعبر عن الضرب الذى تتعرض له الحريات الديموقراطية وهضم حقوق الشعب من طرف الاجهزة القمعية. فحتى حق الاضراب يتعرض باستمرار للخرق السافر ويعمل الحكم على ضربه حيث وصل به الامر الى الاعلان عن مشاريع قانونية الهدف منها هو اعطاء الصبغة القانونية لهذه الخروقات، كما أنه لجأ الى اخضاع عمال وموظفي بعض القطاعات (مثل قطاع الكهرباء والماء) الى قوانين خاصة بالعمل الالزامي، هذا امعانا في حرمان الجماهير الشعبية الكادحة من أبسط وسائل الدفاع عن حقوقها.

وان طبقتنا العاملة التي تعاني من الاستغلال الجشع من طرف الرأسمال الامبريالي والمحلي لقادرة بصمودها واصرارها على ضمان وحدتها النضالية وانتزاع حقوقها والحفاظ على مكتسباتها ومناهضة القيود المفروضة على ممارستها للحق النقابي وحق الاضراب.

كما أن الطبقة العاملة المهاجرة ـ التي فرضت عليها الهجرة بسبب واقـع التفقيـر والتجويـع والتشريـد ببلادنا ـ تعيش أنواعا متعددة من الاستغلال والاضطهاد والميز العنصرى (مثال ذلك القوانين القمعية الاخيرة حول الاعتقال الادارى، واستفحال مشكل السكن) وغيرها من المشاكل الاجتماعية الناجمة عن واقع الهجرة، وان مواجهة عمالنا المهاجرين لهذا الواقع ليشكل امتدادا لنضال الطبقة العاملة في الداخل ويعبر في نفس الوقت عن ارتباط نضال الطبقة العاملة المغربية بنضال الطبقة العاملة العالمية وقواها الديموقراطية والثورية.

واننا نحن المعتقلين السياسيين الموقعين أسفله، اذ نشارك في هذا الاحتفال بعيد الطبقة العاملة نؤكد على تضامننا النضالي ومساندتنا للنضالات البطولية التي خاضها ويخوضها الالاف من العمال والفلاحين وكافة الكادحين من أجل انتزاع حقهم في الحرية والكرامة. كما أننا نضم صوتنا بهذه المناسبة النضالية الى الطبقة العاملة وكل القوى التقدمية في نضالها من أجل انتزاع الحريات الديموقراطية السياسية والنقابية ومن ضمنها اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والنقابيين وعودة المغتربين الى أرض الوطن ورفع المتابعات والمضايقات على مناضلي الطبقة العاملة وممثليها النقابيين وفرض احترام الحق النقابي وحق الاضراب واعادة كل العمال والشغالين المطرودين الى عملهم.

وفي الاخير نوجه نداء حارا بهذه المناسبة الى كافة القوى الديموقراطية والثورية المناضلة وجماهير شعبنا من أجل تعميق النضال لفضح سياسة القمع والاستغلال التي ينهجها الحكم والوقوف في وجه كل المخططات التي تعمل على الحفاظ على واقع حرمان كافة فئات وطبقات شعبنا من حقوقها الديموقراطية سيرا على طريق بناء مجتمع خالي من القمع والاستغلال.

وتحية النضال للطبقة العاملة في عيدها الخالد.

وعاش كفاح الجماهير الشعبية.

سجن القنيطرة. ٩٨ توقيعا

حول الاختيار الثوري في المغرب

ان المساهمة الفكرية للقائد الكبير للحركة التقدمية المغربية وشهيدها، لم تعد في حاجة الى التعريف أو التعليق. لقد فرضت نفسها من خلال الممارسة الثورية لهذا المناضل الفذ، واستمرت حية دائمة، في ذاكرة الجماهير الشعبية المغربية، وفي أذهان المناضلين الذين أخذوا على عاتقهم الاستمرار في نفس الخط والاخلاص لنفس الاهداف.

ما نريد التأكيد عليه فقط، هو ذلك الطابع العلمي الواضح الذى اتسمت به روءيا المهدى، سواء في تحليله للقضايا الوطنية: قضايا التحرر من سيطرة الاستعمار العتيق والجديد، أوَ بالنسبة لمهام الحركة التقدمية في تأطير نضال الشعب المغربي ضد أعدائه الطبقيين، المجسدين في النظام الاتوقراطي الرجعي. وهذا يقتضي أولا وقبل كل شيء، توضيح طبيعة هذا النظام وركيزته الاجتماعية

طبيعة هذا النظام وركيزته الاجتماعية

ـ الطبقة السائدة ـ ودعائمه الخارجية كعمل أولي ضرورى لوضع استراتيجية وطنية تقدمية شاملة.

ان الشهيد المهدى، عندما نعت الطبقة السائدة بالاقطاعية ـ الرأسمالية قد ركز في تعبير واحد حقيقة هذه الطبقة ذات الاصول الاقطاعية العريقة في الانحطاط الفكرى والاجتماعي، تلك الاصول التي استمرت تعثم ببصماتها واقع المغرب الراهن، وتشد ذهنية وايديولوجية الحاكمين الى أساليب ومفاهيم القرون الوسطى. هذا دون اغفال التطور الذى عرفته هذه الطبقة تاريخيا عندما وضعت نفسها وسيطا وسمسارا للقوات الاجنبية الغازية، واستمرت أداة طفيلية في خدمة الاستعمار الجديد، من أجل تكريس هيمنته على طاقات البلاد الاساسية، الاقتصادية منها والبشرية والاستراتيجية.

ان الوضوح في تحديد العدو الطبقي ودعائمه الخارجية، قد فسح المجال أمام وضع الاسس الصلبة لاستراتيجية القوى الوطنية التي يجب أن تحقق التحالف بين مختلف أطرافها الاجتماعية، شريطة أن يكون العمال والفلاحون هم الركيزة الاساسية والعمود الفقرى داخل هذا التحالف.. وذلك من أجل خوض غمار الكفاح المناهض للامبريالية قطريا، عربيا، افريقيا، ودوليا، جنبا الى جنب مع كل التقدميين والثوريين وخوض غمار الكفاح الداخلي ضد "الطبقة الاقطاعية الرأسمالية" من أجل اقامة حكم شعبي يفرض السيادة للشعب ويبني صرح الديموقراطية الحقة.

وهذا كله، لا يمكن أن يتم بمجرد التمني أو الاتكال على العفوية و"الحتمية التاريخية" بل ببناء الاداة الثورية ذات الايديولوجية الواضحة: ايديولوجية الطبقة العاملة ونظريتها التي أغنتها تجارب الشعوب في نضالها من أجل الحرية والاشتراكية، وذات الهُيكلة التنظيمية المحكمة، والارتباط اليومي بنضالات الجماهير الشعبية في مختلف الواجهات، الاجتماعي منها والسياسي.

ان هذه المحاور الاساسية التي اعتمدها فكر الشهيد المهدى ـ المتزاوج بممارسة عملية مطابقة ـ قد جعلت منه تراثا وطنيا وتقدميا حيا، ورفعت المناضل الراحل الى مصاف القادة الثوريين المخلصين والمعبرين عن طموحات شعوبهم، أحسن تعبير وأكبر اخلاص. ■